

(البرلمان في العراق: الواقع والمستقبل)

أ.د. رياض عزيز هادي
عميد كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

بغداد / 2005

المحتويات

- مقدمة .
- البرلمانية العراقية - خلفية تاريخية .
- حرب آذار (مارس) 2003 : النتائج والانعكاسات.
- مجلس الحكم وتبني قانون ادارة الدولة في المرحلة الانتقالية .
- انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 .
- الجمعية الوطنية : مسألة الشرعية والتمثيل .
- الجمعية الوطنية و اعادة البناء و ارساء السلام .
- الجمعية الوطنية وقضية الوحدة الوطنية العراقية .
- الجمعية الوطنية وصياغة دستور دائم .
- دور الجمعية الوطنية في تجنب الصراع وحل النزاع : الدروس والتوقعات .
- دور المجتمع الدولي في دعم مهام الجمعية الوطنية وقدراتها .
- توصيات وملاحظات ختامية .

(مقدمة)

في هذه المرحلة المهمة والحرجة من تاريخ العراق ، وبالنظر لطبيعة التطورات التي عرفها منذ تأسيس دولته الحديثة سنة 1921 وتعقيدات الاوضاع التي عاشها ولايزال منذ التاسع من نيسان (ابريل) 2003 ، فإن الجمعية الوطنية العراقية التي انبثقت اثر انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 تواجه تحديات كبرى ومهام جسيمة . ولايتوقف نجاحها في مواجهة هذه التحديات على قيامها بأعداد دستور

دائم للبلاد بطريقة تحظى بتأييد الشعب العراقي بكل مكوناته فحسب بل ايضاً قدرتها على انهاء الصراع وتحقيق التوافق الوطني اضافة الى مهامها الاخرى في التشريع لهذه المرحلة واسناد حكومة عراقية وطنية تحظى برضى العراقيين وثقتهم والرقابة على سياسة هذه الحكومة التي ينبغي لها ان توفر الامن والخدمات واعادة سيادة العراق كاملة ، وتلك دون شك جميعها مهام اساسية .

وبالنسبة لبلد كالعراق عاش لعقود طويلة دون ممارسة برلمانية حقيقية فان الجمعية الوطنية العراقية كمؤسسة برلمانية فنية ومحدودية خبرة مشرعيها الجدد سيجعل هذه الجمعية موضع اختبار وهي استناداً الى ذلك بحاجة الى الدعم وتراكم الخبرة والوقت وكل هذا لايمكن ضمانه بسهولة في الظروف العصيبة التي يمر بها العراق .

لقد سعت هذه الدراسة الى تحليل جملة هذه القضايا والامور منطلقة من خلفية تاريخية بعيدة وقريبة مؤكدة في الوقت ذاته على تطورات الاوضاع العراقية منذ اكثر من سنتين وبقدر تعلق ذلك بموضوع دراستنا وهو البرلمان في العراق وبالتحديد الجمعية الوطنية التي اثارت انتخاباتها جديلاً واسعاً . واعتمدت هذه الدراسة في مصادرها على شهادات بعض الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني ونساء واكاديميين وطلبة من خلال استبيان مكثف احتوى على اسئلة تم اعداده لهذا الغرض . وقد شمل هذا الاستبيان عينه بحدود (100) مئة شخصية من بينهم اعضاء في الجمعية الوطنية (البرلمان) ، وزيرة الدولة لشؤون المرأة ومديرة معهد المرأة القيادية في العراق ، بعض ممثلي الاحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية وعدد من ممثلي منظمات حقوق الانسان والمنظمات الطلابية والشبابية ورؤساء تحرير بعض المجالات الثقافية وعدد من اساتذة الجامعات ونساء ورجال الدين ورؤساء العشائر ..

وقد روعي في اختيار هذه العينة تمثيل المواقف المختلفة من العملية السياسية الجارية في العراق فضلاً عن تمثيل مختلف مكونات الشعب العراقي الاساسية ..

اما الاسئلة التي تضمنها هذا الاستبيان فكانت الاسئلة الاتية :-

1. هل كان الجدل حول اجراء الانتخابات في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 عاملاً مهدناً ام مثيراً للنزاع في العراق وكيف ؟

2. ما الدور المترتب على انتخابات الجمعية الوطنية في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 في عملية البناء السياسي في العراق في فترة ما بعد النزاع ؟

3. ما هو مدى الشرعية والتمثيل التي تتمتع بها الجمعية الوطنية العراقية ؟

4. ما هو مدى مصداقية وقوة الحلول للنزاع في العراق التي يمكن تحقيقها من خلال البرلمانين او القادة البرلمانين في الجمعية الوطنية ؟

5. ما هو دور الجمعية الوطنية في مناقشة المسائل الدستورية الرئيسية وصياغة الدستور الدائم في العراق ؟

6. ما هو ، حسب رأيك ، دور الجمعية الوطنية في المشاورات العامة وتحقيق التوافق في عملية وضع الدستور ؟

7. ما هو دور الجمعية الوطنية كمنبر للحوار الوطني في العراق وفي اعادة البناء واقامة السلم الاهلي ؟

8. ما هو دور الجمعية الوطنية في وضع التشريعات الملائمة استناداً الى اسباب وجذور النزاع في العراق ؟

9. كيف تتوقع ان يكون دور الجمعية الوطنية في نزع سلاح الجماعات المسلحة واستيعابها ؟

10. ما هو دور الجمعية الوطنية في اصدار العفو والمحاسبة وتحقيق العدالة في فترة ما بعد النزاع ؟

11. ما هو دور الجمعية الوطنية في تدعيم الوحدة الوطنية وادماج الجماعات والاقاليم وتحقيق المصالحة الوطنية ؟

12. ما هي الدروس المتوقعة من دور الجمعية في انهاء النزاع في العراق ؟

13. ما هو دور الجمعية الوطنية في تجنب العراق النزاعات مستقبلاً ؟

14. ما هو رأيك في دور الدعم الدولي لقدرات الجمعية الوطنية العراقية في اوضاع النزاع وما بعده ؟

كما استندت الدراسة الى مصادر ووثائق رسمية ودراسات وكتب وبحوث تناولت الوضع العراقي من وجهات نظر مختلفة ومتعددة بهدف الالمام بكل جوانب الموضوع . وارفق بالدراسة بعض الملاحق المتضمنة لاحصائيات وبيانات ذات صلة بحالة الدراسة واختتمت ببعض التوصيات التي نعتقد انها ذات فائدة .

(البرلمانية العراقية : خلفية تاريخية)

من مفاخر الحضارة في العراق وتقدمها ، ان قام فيها اول برلمان في العالم كما تشير المصادر التاريخية . ففي كتاب صموئيل كريمير - من الواح سومر - نجد فيه ، تحت عنوان "اول برلمان ذي مجلسين" ، قوله : "اصبح في وسعنا الان ان نقرأ سجل مجلس سياسي انعقد قبل نحو خمسة الآف عام في الشرق الادنى قبل أي مكان آخر .. اجل انه اول برلمان سياسي معروف في تاريخ الانسان المدون قد التأم في جلسة خطيرة في حدود سنة 3000 قبل الميلاد . ولقد كان مثل "برلماننا" يقول كريمير ، مؤلفاً من مجلسين من مجلس الاعيان ، أي مجلس الشيوخ ، ومن مجلس العموم (النواب) المؤلف من المواطنين الذكور القادرين على حمل السلاح . وكان "برلمان حرب" دعي للانعقاد ليتخذ قراراً في امر خطير يخص الحرب والسلم . ففي أي جزء من العالم انعقد اول "برلمان" معروف لدى الانسان ؟ لم يكن موضع انعقاده في قارة اوربا كما قد تظن (فان المجالس السياسية في بلاد الاغريق الديمقراطية وفي روما الجمهورية جاءت بعد ذلك بزمان طويل) . بل ان معايير الغرابة والدهشة ان يكون ذلك البرلمان العتيق قد عقد جلساته في ذلك الجزء من اسيا الذي اصطلح الناس على تسميته باسم الشرق الادنى ، ووطن الطغاة والمستبدين المأثور ، وهو جزء من العالم كان يظن ان المجالس السياسية لم تكن معروفة فيه . اجل انه في تلك البلاد المعروفة قديماً بأسم "سومر" الواقعة بين نهري دجلة والفرات تم انعقاد اقدم مجلس سياسي معروف ، فمتى اجتمع هذا البرلمان ؟ انه اجتمع في الالف الثالث قبل الميلاد فلقد كان يقطن بلاد سومر (وهي تطابق القسم الجنوبي من العراق الحديث) شعب أنشأ وعلى ما يرجح ان تكون ارقى حضارة في العالم المعروف حينذاك ..(1)

ويقول الدكتور بهنام ابو الصوف الخبير الاتاري العراقي المعروف ان القانون والعدالة والحرية كانت من اساسيات الفكر العراقي القديم ومنذ بدء التدوين في الالف الثالث قبل الميلاد .(2) وعلى هذا فليس من المستغرب ان كان السومريون قد احرزوا في حقل السياسة ايضاً تقدماً مهماً "انهم بوجه خاص ساروا في الخطوات الاولى نحو الحكومة الديمقراطية بالهيمنة على سلطات الملوك والاعتراف بحقوق المجالس السياسية" كما يقول السياسي العراقي المخضرم حسين جميل (3).

وحيثما كان العراق تابعاً للدولة العثمانية (1534-1914) وعند صدور اول دستور عثماني عام 1876 اعدته لجنة برئاسة مدحت باشا وضمت 28 عضواً كان احد اعضائها عراقياً هو "محمد امين افندي الزند" وقد اشترك في وضع هذا الدستور . وحينما جرت انتخابات اول مجلس نواب (مجلس المبعوثين) في اقاليم الدولة العثمانية انتخب عن العراق ست نواب (ثلاثة من ولاية بغداد واثنان من ولاية البصرة وواحد من ولاية الموصل" (4)

وكانت اول مطالب الحركة الوطنية في العراق في الشهر الاول الذي بدأ به عهد ما بعد الحرب العالمية الاولى هو الاستقلال التام والحكم الدستوري البرلماني " وعند تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 ، وهي كيان اسس في فترة الانتداب البريطاني (1920-1932) ورسمت حدوده القوى الاوربية في نهاية الحرب العالمية الاولى عُد بناء هذه الدولة العراقية خياراً سياسياً يمثل التحديث على النمط الغربي وانتصاراً للمشاريع البريطانية على القوى الوطنية العراقية المعادية للوجود الاجنبي في بلاد الرافدين بقدر ما كان يمثل انتصاراً للسلطة المركزية وللمدينة على العشائر والريف " (5) .

جرت اول انتخابات برلمانية حديثة في 24 تشرين الثاني(نوفمبر) 1922 لانتخاب مجلس تأسيسي عراقي لكنها باءت بالفشل بسبب المقاطعة و احجام المواطنين عن تسجيل اسمائهم في سجلات الناخبين خوفاً من التجنيد الاجباري . ثم جرت انتخابات ثانية عام 1924 انبثق عنها مجلس تأسيسي عراقي ناقش وأقر القانون الاساسي العراقي (الدستور الدائم) ونشر هذا الدستور في الجريدة الرسمية في 21 آذار (مارس) 1925.

وتم انتخاب اول مجلس للنواب في حزيران (يونيو) 1925 وعين الملك فيصل الاول ، اول ملك في العراق الحديث ، اعضاء مجلس الاعيان وشكل كل من مجلسي النواب والاعيان مجلس الامة العراقي في ظل المملكة العراقية ودعي مجلس الامة هذا للانعقاد اول مرة في 16تموز(يوليو)1925 وعد ذلك بداية عهد جديد في تاريخ العراق..(6)

وبالرغم من ان الدولة العراقية الحديثة كانت مملكة دستورية نيابية تشكلت في ظلها تسع وخمسون حكومة (بين 1920/10/25 و1958/7/14) وانتظمت اجتماعات البرلمان العراقي بين 16 تموز (يوليو) 1925 و14 تموز (يوليو) 1958 في ستة عشر دورة ، الا ان هذا البرلمان اتسم بحالة من الضعف والوهن في اغلب الاحيان وتضاعل دورة بسبب سياسات ترجح دور الحكومات على حساب دور البرلمان . وفي ظل احكام عرفيه اعلنت خلال الفترة الملكية ستة عشر مرة (بين 25 تشرين الاول (اكتوبر) 1920 و13 تموز(يوليو) 1958) (7) وبسبب ضعف البرلمان هذا فانه لم يتمكن طيلة تلك الفترة ان يراقب سياسة الحكومة بشكل سليم كما هو مألوف في الانظمة البرلمانية كما انه لم يستطع سحب الثقة عن اية حكومة و لا حتى عن أي وزير من احدى تلك الحكومات ..

وعند قيام النظام الجمهوري في العراق بعد الاطاحة بالملكية في 14 تموز (يوليو) 1958 لم ينبثق في العراق اي برلمان وفي ظل أربع جمهوريات متعاقبة حتى عام 1980 حين جرت انتخابات اول برلمان (مجلس وطني) في العهد الجمهوري .

وبرغم ان دستور عام 1970 المؤقت منح هذا المجلس الوطني اختصاصات تشريعية ورقابية واستشارية وتنظيمية بموجب المواد 51 ، 52 ، 53 ، 54 من الدستور المذكور ، وبرغم ان المجلس الوطني عقد خمس دورات بين عامي 1980 والتاسع من نيسان (ابريل) 2003 (8) الا ان هذا المجلس كان من الناحية الواقعية اكثر ضعفاً من برلمان العهد الملكي السابق ذكره وبشكل ملموس . لذا فان التجربة البرلمانية في العراق خلال العهد الملكي (1925-1958) هي بنظر الكثيرين ، ومهما اخذ عليها من عيوب وثغرات ، تبقى جديرة بالاهتمام وغنية بالدروس للعراقيين .. (9) وذلك ما قد يفسر لنا ارتفاع بعض الاصوات المطالبة باعتماد القانون الاساسي العراقي لعام 1925 كدستور مؤقت مع اجراء بعض التعديلات عليه لحين اصدار دستور دائم جديد بعد حرب عام 2003 وكان ذلك قبل اصدار قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية .

وجدير بالاشارة الى انه منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 صدر في العراق ثمانية دساتير (*) وتسعة قوانين وانظمة انتخابية (*) وهذا يشكل بحد ذاته ، رغم الكثير من الاخفاقات والمآخذ ، ذخيرة دستورية وسياسية للعراقيين عامة ولاعضاء الجمعية الوطنية الذين سيتولون اعداد الدستور الدائم وربما وضع قانون جديد لانتخاب النواب ، فضلاً عن الافادة من تجارب الدول والامم الاخرى ومن خبرة المجتمع الدولي في أن واحد .

"حرب(مارس) آذار 2003 : النتائج والانعكاسات"

كان للحرب الاميركية - البريطانية على العراق خلال الفترة 20 آذار (مارس) - 9 نيسان (ابريل) 2003 نتائج دراما تيكية وانعكاسات على العراق في مقدمتها احتلال العراق والاطاحة بنظام حكم استمر مايقارب الـ35 عاماً واندلاع حالة من الاضطراب السياسي يرافقها تطلع مشروع للعراقيين لبناء تجربة ديمقراطية جديدة واستعادة لاستقلال وسيادة بلادهم .
كان للولايات المتحدة الاميركية بعد احتلالها العراق اربعة خيارات هي :-

1. حكم عسكري مباشر .
2. ادارة مدنية يباشرها التحالف .
3. ادارة مدينة يباشرها العراقيون .
4. حكومة عراقية مؤقتة (10) .

وقد مر العراق في الواقع منذ احتلاله بمراحل اربع :-

المرحلة الاولى :- حيث تولى الحكم العسكري الاميركي "جي غارنر" في اطار مكتب "اعادة الاعمار والمساعدة الانسانية" المسؤوليات للفترة من 2003/4/9 - 2003/5/16 . وهذه المرحلة تمت لوضع العراق تحت الادارة المباشرة للجيش الاميركي واستمرت بحدود اكثر من شهر . وكان فريق "جي كارنر" يسعى الى نقل العراق من حكم مباشر الى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة .
لكن جهود هذا الفريق في تشكيل حكومة عراقية مقبولة من الشعب العراقي قد فشلت وسادت حالة من الفوضى وفقدان الامن والقانون في البلاد كما تعطلت مؤسسات الدولة والخدمات وانهارت البنى التحتية للبلاد .

المرحلة الثانية :- وهي مرحلة سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) والتي حلت محل مكتب الاعمار والمساعدة الانسانية واستبدال الجنرال جي غارنر بالحاكم المدني السفير "بول بريمر" وذلك في اعقاب صدور قرار مجلس الامن الدولي رقم 1483 في 2003/5/22 والذي اعترف بكل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كدولتين محتلتين وفوضهما ادارة الاقاليم المحتلة الى حين تشكيل حكومة وطنية وشرعية ممثلة للشعب العراقي (11) . واصبح السفير "بول بريمر" هو الحاكم الفعلي للعراق ويمتلك السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية .

وقامت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) بتعيين مجلس الحكم في 13/تموز (يوليو) 2003 وقام مجلس الحكم بدورة بتشكيل حكومة عراقية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال . وبذلك تأخرت عملية تشكيل حكومة عراقية وطنية وشرعية ومنتخبة وتأخر كذلك الشروع الفعلي للعملية السياسية الانتقالية والتي تتضمن اجراء انتخابات انتقالية في البلاد رغم مطالبة العراقيين بذلك ..
وفي هذه المرحلة وقعت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) مع مجلس الحكم على اتفاقية لنقل السيادة في 30 حزيران (يونيو) 2004 كما تم اقرار قانون ادارة الدولة العراقية خلال المرحلة الانتقالية في الثامن من آذار(مارس) 2003.

المرحلة الثالثة :- حيث تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة في 28 حزيران (يونيو) 2004 بعد حوار سياسي قادته الامم المتحدة عن طريق مبعوثها الخاص السيد الاخضر الابراهيمي مع مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) واطراف عراقية اخرى ..

ونتيجة لجهود المبعوث الاممي تشكل مؤتمر وطني من 1400 عضو دعى للاجتماع في آب (اغسطس) 2004 وانتخب مجلساً وطنياً مؤقتاً من (100) عضو بضمنهم اعضاء مجلس الحكم الذي اصبح منحلأ . وبدأ المجلس الوطني المؤقت اجتماعاته في الاول من شهر ايلول (سبتمبر) 2004 واستمرت حتى اجراء انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 .

وفي هذه المرحلة تم حل سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وغادر بول بريمر العراق في 28 حزيران (يونيو) 2004 حيث اعتبر ذلك تاريخاً لتسليم السيادة للحكومة العراقية المؤقتة (12) لكن هذه المرحلة اتسمت بالضعف بسبب رفض قوى سياسية غير قليلة المشاركة في هذه الحكومة وعدم وجود سلطة حقيقية لدى تلك الحكومة فضلاً عن ان المجلس الوطني المؤقت الذي تم تشكيله كان يفتقر الى الشرعية السياسية (13) .

المرحلة الرابعة :- والتي ابتدأت بأنتخاب الجمعية الوطنية في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 وتشكيل حكومة عراقية انتقالية واعداد دستور دائم . وبقدر ما كانت الانتخابات التي جرت تمثل للعديد من العراقيين بداية لمرحلة جديدة الا ان عقد اجتماع للجمعية الوطنية قد تأخر (لم تنعقد الا بعد شهرين من الانتخابات) في حين ان تشكيل الحكومة الانتقالية لم يتحقق الا في 28 نيسان (ابريل) 2005 (بعد حوالي ثلاثة اشهر من الانتخابات) .

وشهدت هذه المرحلة تصاعد في اعمال العنف بشكل لا يدفع الى التفاؤل . ورغم ان الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور ابراهيم الجعفري قد حصلت على ثقة الجمعية الوطنية بأغلبية 180 صوتاً من اصل 185 عضواً حضروا الجلسة ، الا ان تغيب 89 عضواً ، ولاسباب كانت موضع تفسيرات ومبررات امنية وسياسية ، فضلاً عن مشاعر العرب السنة بعدم تمثيلهم في الحكومة الجديدة بشكل مناسب ، قد القى بظلاله على هذه المرحلة .

"مجلس الحكم وتبني قانون ادارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية"

ارغمت التطورات سلطات الاحتلال على تغيير خطتها بعد ان زادت مطالب العراقيين بتشكيل حكومة وطنية منتخبة وانهاء الاحتلال . وصادر المرجع الشيعي السيد علي السيستاني في 28 حزيران (يونيو) 2003 فتوى اكد فيها ان سلطات الاحتلال لاتمتلك سلطة تعيين لجنة صياغة الدستور وان الانتخابات هي الوسيلة المشروعة لكتابة الدستور وان الدستور يجب ان يكتب بايدي عراقية .

وكان تشكيل مجلس الحكم من 25 عضواً في 13 تموز (يوليو) 2003 صيغة اعتقدت سلطات الاحتلال انها ستكون مقبولة لدى العراقيين . لكن مجلس الحكم هذا قد عين من قبل سلطات الاحتلال في الواقع (بالرغم من ان اعضاء المجلس نفسه كانوا يصرحون بان مجلس الحكم قد تشكل بالتوافق السياسي). ولم يكن تشكيله موضع مشاورات موسعة اضافة الى القاعدة غير الواسعة للمجلس حيث استبعدت منه قوى سياسية ومحلية فالمجلس الذي كان يتكون من (25) عضواً رجح فيه تمثيل شخصيات المنفى اكثر من شخصيات الداخل (حوالي ثلثي اعضاء المجلس كانوا خارج العراق أو خارج سلطة الحكم من منطقة كردستان) اضافة الى ماتقدم فان اعضاء مجلس الحكم من شخصيات المنفى كانت شخصيات قيادية وسياسية معروفة بمقارعتها للنظام السابق في حين كانت شخصيات الداخل من اعضاء المجلس في اغلبها غير قيادية ولم يعرف عنها قبل ذلك اي نشاط سياسي .. اما بالنسبة للطعن في شرعية مجلس الحكم على اساس هيمنة قوى المنفى عليه فان ذلك يرتبط بنظرة بعض العراقيين ، كما اشرنا آنفاً ، الى قوى المنفى على انها جاءت مع الاحتلال وتحالفت معه . كما ان الفكرة التي تكون على اساسها مجلس الحكم المذكور هو التقسيم القومي والمذهبي .. واريدها لهذا المجلس ان يكون اكثر من هيئة استشارية ولكنه اقل من كونه حكومة وقد عرضه كل ذلك الى النقد والطعن في مصداقيته ومشروعيته .

وواجهت مجلس الحكم مشاكل عديدة منها مشكلة التمثيل حيث ان قوى سياسية واجتماعية عراقية شعرت بانها مستبعدة منه او غير ممثلة فيه وهي القوى والاحزاب القومية العربية مثل الحركة الاشتراكية العربية (عبد الاله النصراوي) وحزب الوحدة (مبدر الويس) على سبيل المثال ، كما ان بعض محافظات العراق وقواها الاجتماعية والعشائرية شعرت انها غير ممثلة بشكل كاف (كالبصرة) او غير ممثلة اساساً فيه (كمحافظات ديالى وصلاح الدين والكوت والمثنى) فضلاً عن عدم وجود ممثلين لاقليات دينية فيه كالصابئة والايديية فضلاً عن مشكلة سلطته التنفيذية حيث انها لم تكن واضحة او محددة وكذلك مسألة علاقته بسلطات الاحتلال اما المشكلة الثالثة فهي قدراته التنفيذية حيث ثارت مسألتين امامه في هذا المجال : الاولى مسأله امكانية وقدرة المجلس على التوصل الى قرارات والمسألة الثانية هي قدراته على تنفيذ هذه القرارات . ورغم كل ذلك فان مجلس الحكم هذا حظي بترحيب من مجلس الامن بموجب قرارة المرقم 1500 ي 2003/8/14 والذي اعتبره كخطوة نحو قيام حكومة عراقية تمثل الشعب العراقي(14) .

وجدير بالذكر ان اتفاق 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 بين سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ومجلس الحكم برئاسة السيد جلال الطالباني قد تضمن جدولاً زمنياً للعملية السياسية في العراق يبدأ بصياغة

قانون اساسي مؤقت لادارة الدولة العراقية خلال المرحلة الانتقالية وحدد العناصر الاساسية لهذا القانون واشتمل الاتفاق على جدول زمني للعملية السياسية ونقل للسيادة في الثلاثين من حزيران (يونيو) 2004 . شكل مجلس الحكم لجنة ضمت عشرة من اعضائه برئاسة الدكتور عدنان الباجه جي لاعداد مسودة لقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لكي تعرض على المجلس لدراستها . ويشير السيد عدنان الباجه جي عضو مجلس الحكم السابق ورئيس تجمع الديمقراطيين المستقلين (احد الاحزاب الليبرالية التي خاضت انتخابات 30 كانون الثاني (يناير) 2005 دون ان تحصل على أي مقعد في الجمعية الوطنية) الى ان اللجنة عقدت عشرات الجلسات وقدمت لها مشروعات متعددة ومذكرات مختلفة بشأن قانون ادارة الدولة من اعضاء المجلس ودرست جميعاً . وكان المشروع الاول هو الذي قدمه الدكتور عدنان الباجه جي . وجرت مناقشة هذه المشروعات بجلسات متعددة ، ثم قدم مشروع آخر من الاعضاء الكورد في مجلس الحكم وجرى التوحيد بين مشروع الباجه جي ومشروع الطرف الكوردي في بعض المواد المقترحة .. وبعد ذلك وتنفيذاً لاتفاق 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 بدأت المشاورات الوثيقة مع ادارة الائتلاف المؤقتة . وتم في النهاية وضع مشروع اولي لقانون ادارة الدولة عُرض على اعضاء مجلس الحكم للنظر فيه .. وفي الايام الاخيرة من شهر شباط (فبراير) 2004 جرت مداوات مكثفة في صفوف التيارات المختلفة للتوصل الى حلول وسط في شان المسائل التي كانت موضع اختلاف في الرأي ثم توصل الجميع الى اتفاق بشأن نصوص القانون ، والذي اقره مجلس الحكم بالاجماع ومن دون الحاجة الى اللجوء الى التصويت قط وذلك بعد منتصف ليل 29 شباط (فبراير) 2004 كما يقول الدكتور عدنان الباجه جي (15).

وبالرغم مما تقدم ذكره فان التوقيع على قانون ادارة الدولة لم يمر دون صعوبات . فقد حدثت ازمة في 5 آذار (مارس) 2004 عندما تحفظ خمسة من اعضاء مجلس الحكم الشيعة على بعض فقراته . وكانت اعتراضات هؤلاء تنصب على فقرتين محوريتين احدهما تتعلق بشكل الرئاسة في الدولة العراقية واهم التحفظات الشيعية على الرئاسة وفق قانون ادارة الدولة تتمثل بالصلاحيات الواسعة التي خصها القانون لمجلس الرئاسة لعل اهمها ما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة الثالثة من انه لايجوز تعديل هذا القانون الا باكثرية ثلاثة ارباع اعضاء الجمعية الوطنية و**اجماع مجلس الرئاسة** وعد هذا خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات عندما اعطى لمجلس الرئاسة صلاحيات تشريعية . كما انتقدت الفقرة (هـ) من المادة (44) من القانون لانها اعطت مجلس الرئاسة **حق تعيين اعضاء المحكمة الاتحادية العليا وتسمية رئيسها** وهذه الصلاحية تعزز موقع الرئاسة تجاه السلطة القضائية التي يجب ان تكون مستقلة وفق مبدأ الفصل بين السلطات . اضافة الى ما تقدم فان قانون ادارة الدولة وضع شروطاً غريبة وتصفية يجب توافرها في اعضاء مجلس الرئاسة توجي بان هذا المجلس قد فصل على مقاسات اشخاص بعينهم ، منها ان الفقرة ب (3) من المادة (36) التي اشترطت في عضو مجلس الرئاسة ان يكون قد ترك حزب البعث قبل سقوطه بعشر سنوات على الاقل اذا كان عضواً في الحزب المنحل . والتحفظ هنا ان هذا الشرط قد يكون قد وضع لمصلحة اشخاص معينين والا لماذا عشر سنوات ؟ ..

اما التحفظ الاخر فهو يتعلق بالفقرة (أ) من المادة (36) والتي نصت على ان يتم انتخاب مجلس الرئاسة بقائمة **واحدة** وبالتالي فان هذا الانتخاب سيخضع للصيغ التوافقية قبل عرض اسماء المرشحين لمجلس الرئاسة على الجمعية الوطنية ، والصيغ التوافقية حسب رأيهم تتساوى فيها الاكثرية مع الاقلية .

واخيراً فان الفقرة (ج) من المادة (36) من قانون ادارة الدولة تنص على ان مجلس الرئاسة **يتخذ قراراته بالاجماع** . والتحفظ على قاعدة الاجماع هذه والتي تعني حق كل عضو في استخدام الفيتو وهو امر فسر على انه يقصد منه السيطرة على آلية صنع القرار السياسي في مجلس الرئاسة خاصة وان تشكيل مجلس الرئاسة قد تم بالتوافق قبل انتخابه من الجمعية الوطنية (16) اما التحفظات الثانية فتتصل بحق أي ثلاث محافظات وباغلبية ثلثي اصوات سكانها في رفض الدستور الدائم عند الاستفتاء عليه . والفقرة الثانية هذه هي الواردة في المادة (61) فقرة (ج) من قانون ادارة الدولة التي تنص على ان يكون الاستفتاء العام ناجحاً ومسودة الدستور مصادقاً عليها ، عند موافقة اكثرية الناخبين في العراق ، واذا لم يرفضها ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات او اكثر (17) .

اما القوى التي عارضت قانون ادارة الدولة أو اجزاء منه فهي في اغلبها تلك القوى التي لم تشارك أو تمثل في مجلس الحكم كهيئة علماء المسلمين (قوة سنية) وعدد من قوى التيار القومي العربي كالحركة الاشتراكية العربية وحركة التيار القومي العربي وحزب الوحدة .

تضمن قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ديباجة وتسعة ابواب احتوت على اثنتين وستين مادة . كرس الباب الاول منه للمبادئ الاساسية (المواد 1-8) والباب الثاني للحقوق الاساسية (المواد 10-23) في حين تناول الباب الثالث الحكومة العراقية الانتقالية (المواد 24-29) وكرس للسلطة التشريعية الانتقالية الباب الرابع (المواد 30-34) وتناول الباب الخامس السلطة التنفيذية الانتقالية (المواد 35-42) . اما الباب السادس فقد خصص للسلطة القضائية الاتحادية (المواد 43-47) والباب السابع للمحكمة المختصة والهيئات الوطنية (المواد 48-51) والباب الثامن للاقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية (المواد 52-58) واخيراً خصص الباب التاسع للمرحلة ما بعد الانتقالية (المواد 59-62) .

واثار قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية الكثير من الجدل واختلفت وجهات نظر العراقيين بشأنه. فمنهم من رأي ان هذا القانون يحمل في ثناياه الكثير من المعلومات والمعاني وانه اتخذ مواقف معتدلة تجاه الاسلام (اذ اعتبره احد مصادر القانون وليس المصدر الاساسي) وتجاه المرأة وتجاه التوازن بين الحقوق والتشريعات بين المجموعات العرقية والطائفية واوصى بإنشاء مجلس رئاسي من ثلاثة اعضاء يتمتع كل منهم بسلطة النقض .. في حين كانت القضايا الاكثر مثاراً للجدل فيه هي الفدرالية وحقوق المرأة ودور الدين وحقوق الاقليات (18) . و رأي آخرون في صدور قانون ادارة الدولة مبعثاً للخلاف ومثاراً لتساؤلات عديدة مثل : هل يحظى هذا القانون بالشرعية ؟ وهل انه سيسهم بالتلاحم الاجتماعي ؟ وهل انه سيفضي الي الاستقرار السياسي ؟ . و اشار البعض الاخر الى ان هذا القانون يفتقد الى الشرعية لانه لم يوضع من قبل هيئة منتخبة من قبل الشعب كما افتقدت طريقة تبنيه الى الشفافية ، كما لم ينص على العودة الى الشعب لاقراءه عن طريق الاستفتاء اضافة الى ان الفقرة (ج) من المادة (61) منه الخاصة باجراءات وضع دستور دائم قد صادرت ارادة الامة مستقبلاً كونها وضعت فيوداً على وضع الدستور الدائم من قبل الجمعية الوطنية المنتخبة في حين ان واضع قانون ادارة الدولة هو غير منتخب . كما ان الفقرة (ج) من المادة (61) من القانون ساوت بين الاكثرية والاقلية حين وافقت على الدستور الدائم اكثرية العراقيين (19) بينما يرى آخرون في هذا النص حماية للمصالح السياسية والدينية للاقليات ، بما فيها الاكراد ..

لكن قانون ادارة الدولة هذا بالرغم من خوضه في تفاصيل لامور عديدة الا انه اهمل تفاصيل العملية الدستورية وسكت عن البنية التنظيمية لعملية اعداد الدستور مما اثار لدى بعض الاطراف تساؤلات عن مدى بقاء النصوص الواردة فيه ملزمة في عملية صنع الدستور عقب انتخاب الجمعية الوطنية (20) في حين تتمسك اطراف اخرى بان يكون قانون ادارة الدولة اساساً في اعداد دستور دائم للعراق . وبديهي ان مواقف الاطراف هذه قد تعكس مصالح متباينة للفرقاء في العملية السياسية .

ولتسليط المزيد من الضوء على دور مجلس الحكم في تبني قانون ادارة الدولة ينبغي التاكيد على مسألة اكثر اهمية سبق الاشارة اليها وهي كيفية تأسيس وتشكيل مجلس الحكم .. في حين يرى البعض ، وخاصة القوى التي وجدت لها تمثيلاً في مجلس الحكم ، بان هذا المجلس قام نتيجة لتوافق وطني بين القوى السياسية العراقية ذات الاهمية في المرحلة الجديدة ، رأى فيه آخرون " ترتيباً سياسياً حدده الاحتلال ، ولا يخفف من هذا الوصف ولايشفع له زعم سلطة الاحتلال الاميركي بان اعضاءه يمثلون قوى سياسية واجتماعية ذات شأن في العراق ، وبالتالي هي صيغة توفيقية تعبر عن ارادة الشعب العراقي " (21). ويشير تقرير مجموعة الازمات الدولية رقم (17) "Governing Iraq" الى ان مجموعة عوامل كانت قد اسهمت في تشكيل مجلس الحكم واستناداً الى قرارات من سلطة الائتلاف والمشاورات بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من جهة والقوى السياسية والاجتماعية العراقية والامم المتحدة من جهة اخرى .. ويشير هذا التقرير الى ان السيد "سيرجيو دي ميليو" الممثل الخاص السابق للامم المتحدة في العراق والذي قتل بشكل دراماتيكي في 19 آب (اغسطس) 2003 قد لعب دوراً في ذلك من خلال علاقاته الطيبة مع الولايات المتحدة والفاعلين السياسيين العراقيين وكذلك مستشاره السياسي السيد غسان سلامة .

والملفت للانتباه ان القرار الصادر في 14 تموز (يوليو) 2003 من سلطة الائتلاف (CPA) هو الذي حدد مهام مجلس الحكم في اربع مهام هي :-

1. تعيين وزراء مؤقتين .
2. التعاون مع سلطة الائتلاف في وضع سياسة مالية ، تعليمية ، صحية ، امنية .
3. المشاركة في وضع الميزانية وقرارها .
4. تعيين لجنة دستورية تحضيرية لاعداد دستور عراقي جديد(22)

واستناداً الى ماتقدم فان السلطة الحقيقية كانت بيد سلطة الائتلاف المؤقتة كقوة محتلة وخاصة بعد ان اعترف قرار مجلس الامن الدولي رقم 1483 في 2003/5/22 بصفتها هذه وفوضها ادارة الاقاليم المحتلة الى حين تشكيل حكومة وطنية وشرعية وممثلة للشعب العراقي . وكان على مجلس الحكم ان يشارك القوة المحتلة السلطة وفق قرار سلطة الائتلاف الصادر في 14 تموز (يوليو) 2003 السابق ذكره. لكن سلطة الائتلاف المؤقتة ظلت السلطة التي تتمتع بالنقض متى شاعت .. وذلك يعني ان اعداد قانون ادارة الدولة كان ضمن مهام مجلس الحكم التي حددتها سلطة الاحتلال كخطوة على طريق اصدار دستور دائم وليكون ذلك القانون دستوراً مؤقتاً للمرحلة الانتقالية . وبدون شك فان من تولى المهمة الرئيسية والعملية في اعداد مشروع قانون ادارة الدولة هي لجنة مشكلة من قبل مجلس الحكم ونوقش هذا المشروع كما اشرنا في المجلس نفسه على مدى فترة غير قصيرة لكن الكثير من الدلائل تشير الى ان السفير "بول بريمر" الحاكم المدني الاميركي كان له الرأي في المفاصل الاساسية والمهمة من هذا القانون اضافة الى انه هو بالنتيجة من صادق على اصدار هذا القانون بعد اقراره بصيغته النهائية من قبل مجلس الحكم حينذاك .

" انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 "

اعتمد قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية جدولاً زمنياً للعملية السياسية في العراق تضمن تسليم السيادة لحكومة عراقية مؤقتة في 2004/6/30 وحل سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) واجراء انتخابات لجمعية وطنية انتقالية في موعد لايتجاوز الـ31 كانون الثاني (يناير) 2005 . وجاء قرار مجلس الامن الدولي رقم 1546 الصادر في الثامن من حزيران (يونيو) 2004 ليعتمد تاريخ اجراء الانتخابات هذا وتشكيل جمعية وطنية منتخبة لصياغة دستور دائم وتاريخ 31 كانون الاول (ديسمبر) 2005 لتولي حكومة وطنية منتخبة (23).

تشكلت حكومة عراقية مؤقتة برئاسة د.اياد علاوي كما تم حل سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وغادر السفير بول بريمر العراق في 28 حزيران (يونيو) 2004. في نفس الوقت تصاعدت حالة الاضطراب السياسي في البلاد متمثلة باعمال العنف واحتدام الصراع بين القوى السياسية والاجتماعية في العراق في اطار استقطاب تدريجي بين مناصرين ومعارضين للعملية السياسية تشعبت منه عناصر خلاف وجدل حول اجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها . وكلما اقترب موعد الانتخابات ازداد الاستقطاب حدة بين المناصرين لاجراء الانتخابات والمعارضين لها وبينهما فريق يطالب بتأجيلها لفترة محددة . وكان لكل من هذه الاطراف حججه وذرائعه : فالمناصرين لاجراء الانتخابات يرون في ذلك خطوة اساسية لاستعادة العراق لسيادته واستقلاله الكامل وبناء تجربته السياسية الجديدة اما المعارضين لاجراء الانتخابات فينطلقون من رأيهم بعدم جدوى العملية السياسية في ظل احتلال اجنبي ، رغم استبدال تسمية قوات الاحتلال باسم القوات المتعددة الجنسية ، في حين كان هنالك فريق ثالث يطالب بتأجيل الانتخابات لفترة لحين توفر الظروف الامنية المواتية لذلك واشراك كافة مكونات الشعب العراقي فيها. وبديهي ان مصالح القوى السياسية والاجتماعية ومخاوفها هو في الغالب ما يفسر لنا تباين مواقف هذه القوى من اجراء الانتخابات . فبعض هذه القوى تخشى من ان تؤدي الانتخابات الى تهديد مصالحها وتغيير في موازين القوى في الدولة العراقية في حين ترى قوى اخرى ان اجراء الانتخابات سوف تتيح لها الفرصة في تحقيق اهدافها وتغيير في ميزان القوى يصب في النتيجة في مصلحتها .. وبشكل عام فان القوى الشيعية والكردية كانت الى جانب اجراء الانتخابات في حين كانت القوى السنية العربية والاحزاب اليسارية والاحزاب الليبرالية) بين هذين الموقفين وشاركت بالتالي او امتنعت عن المشاركة في الانتخابات هذه . وبالرغم من القول بانه يشكل عام كان الشيعية والاكرد الى جانب اجراء الانتخابات في موعدها وان السنه قاطعوا الانتخابات او لم يشاركوا فيها لاسباب مختلفة الا انه من الخطأ وضع تصنيف قاطع قائم على اساس طائفي بالنسبة للموقف من الانتخابات .. فالشيعية الذين كانوا في اغليتهم الى جانب اجراء الانتخابات قاطعها فريق مهم منهم وهو تيار السيد مقتدى الصدر وهو تيار شعبي واسع .. اما القوى السنية فأنها انقسمت الى تيار معارض للانتخابات ورافض لاجرائها في ظل الاحتلال وبالتالي عدم الاعتراف بشرعيتها وكان يمثل هذا التيار هيئة علماء المسلمين بقيادة الشيخ حارث الضاري والهيئة العليا للافتاء

والارشاد .. وهناك قوى سنية اخرى لم تشارك في الانتخابات لانها طالبت بتأجيلها لبعض الوقت بسبب غياب الامن والهجوم على الفلوجة ودعوتها لمزيد من الوقت يضمن مشاركة اوسع من قبل كل القوى العراقية ويمثل هذا الاتجاه الحزب الاسلامي العراقي ويقوده الدكتور محسن عبد الحميد والحركة الوطنية العراقية (حاتم جاسم مخلص) والتجمع من اجل العراق (رعد مولود مخلص) كما لم يشارك المؤتمر التأسيسي العراقي الوطني في الانتخابات وهو تجمع متنوع الانتماءات الطائفية .. في حين شاركت قوى اخرى في الانتخابات ممثلة بأحزاب وتجمعات سنية أو ذات قيادات سنية وقاعدة متنوعة طائفيًا في بعض الاحيان مثل تجمع الديمقراطيين المستقلين (الدكتور عدنان الباجه جي) الحزب الوطني الديمقراطي (نصير الجادرجي) قائمة عراقيون (غازي عجيل الياور) الملكية الدستورية (الشريف علي بن الحسين) التجمع الجمهوري العراقي (سعد عاصم الجنابي) كتلة المصالحة والتحرير (مشعان الجبوري) حركة الضباط والمدنيين الاحرار (نجيب الصالحي) حزب الوحدة (مبدر الويس) التجمع القاسمي الديمقراطي (قاسم امين الجنابي) الجبهة الوطنية لوحدة العراق (حسن زيدان اللهيبي) التحالف الوطني الديمقراطي (سمير الصميدعي) الرابطة الوطنية لزعماء وشيوخ العشائر العراقية تنظيم العشائر الوطنية (ثامر الدليمي) الكتلة العراقية المستقلة (وليد عبد الرحمن العمر) ..

وقبل ان يترك الحاكم المدني الاميركي السفير "بول بريمر" العراق بفترة وجيزة اصدر في 5/31 و2004/6/15 ثلاثة اوامر مهمة باسم سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) لتنظيم الانتخابات المرتقبة وهي:-

(1) الامر رقم (92) في 2004/5/31 تم بموجبه تشكيل المفوضية العراقية المستقلة للانتخابات في العراق : وهي ادارة حكومية مستقلة عن الاحزاب السياسية ومستقلة عن فروع الحكومة التنفيذية والتشريعية والقضائية وتضطلع بمهمة ادارة الانتخابات بموجب قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية .

(2) الامر رقم (96) في 2004/6/15 وهو قانون الانتخابات والذي تم بموجبه تحديد اعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية بـ 275 عضواً (على اساس تقدير عدد سكان العراق بـ 27,500,000 مليون نسمة وكل عضو في الجمعية الوطنية يمثل 100 الف من السكان) كما حدد التمثيل النسبي كنظام انتخابي واعتباره العراق كله دائرة انتخابية واحدة كما حدد شروط وآليات الترشيح واشترط ان يكون اسم امرأة واحدة على الاقل ضمن اسماء كل ثلاثة مرشحين في اية قائمة وهكذا الى نهاية القائمة . كما حدد هذا الامر حقوق وآليات التصويت .

(3) الامر رقم (97) في 2004/6/15 :- وهو قانون الاحزاب والكيانات السياسية ويعرف ما المقصود بالكيانات السياسية (الاحزاب والتنظيمات أو الشخصيات المستقلة) وحدد آلية المصادقة على الكيانات السياسية من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ويحدد هذا الامر حقوق ومسؤوليات والتزامات الكيانات السياسية امام القانون واشترط ان لا يكون لدى هذه الكيانات أي ارتباط مع اية قوة عسكرية او ميليشيا او وحدة عسكرية متبقية .

واثارت هذه الاوامر جدلاً كبيراً في الساحة السياسية واعتبرت بعض من القوى التي قاطعت الانتخابات ان صدور هذه الاوامر من الحاكم المدني الاميركي "بول بريمر" لا يمنحها الشرعية لانها صدرت من سلطة الاحتلال في حين اعتبرتها القوى المشاركة في الانتخابات ضرورة لا بد منها لتنظيم العملية الانتخابية .

وتمهيداً لاجراء انتخابات الجمعية الوطنية اصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق تسعة انظمة مستندة في ذلك الى قانون ادارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وقانون الاحزاب والكيانات السياسية وقانون الانتخابات المشار اليها سابقاً . والانظمة التي اصدرتها هي :-

- نظام رقم (1) لسنة 2004 المتعلق بقواعد اجراءات مجلس المفوضين .
- نظام رقم (2) لسنة 2004 بشأن تسجيل الناخبين .
- نظام رقم (3) لسنة 2004 حول تصديق الكيانات السياسية .
- نظام رقم (4) لسنة 2004 - تصديق المرشحين للانتخابات .
- نظام رقم (5) لسنة 2004 - مراقبو الانتخابات .
- نظام رقم (6) لسنة 2004 - وكلاء الكيانات السياسية .
- نظام رقم (7) لسنة 2004 - بشأن الفترة المحددة لعرض سجل الناخبين وتقديم الطعون .
- نظام رقم (8) لسنة 2004 - انتخابات مجالس المحافظات .

- نظام رقم (9) لسنة 2004 - الحملات الانتخابية (24) .
- اما بخصوص الاجراءات المتعلقة بتسجيل الناخبين ومدى ملائمتها لمشاركة كل الناخبين المؤهلين ، فلقد اصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق نظام رقم (2) لسنة 2004 لتسجيل الناخبين تضمن القسم الثالث منه اساس تسجيل الناخبين وهي :-
1. سيكون سجل الناخبين مبنياً على قاعدة بيانات نظام التوزيع العام للبطاقة التموينية وسيتم تطويره اثناء فترة التسجيل من جراء الاضافات والتعديلات .
 2. يحق للناخبين المؤهلين التحقق من ادراج اسمائهم في السجل الاولي للناخبين وتصحيح الاخطاء وفق اجراءات تصدر عن المفوضية .
 3. تقوم المفوضية بفتح مراكز لتسجيل الناخبين في جميع ارجاء العراق وستزاول اعمالها في المواقع والتواريخ المحددة من قبل المفوضية .
 4. يجب اخطار المراكز الانتخابية بأية تغييرات تطرأ على السجل الانتخابي بما فيها التغييرات التي من شأنها ان تؤثر على اهلية الناخب .
 5. لأي شخص تتوفر فيه الشروط القانونية للمشاركة في الانتخابات ولم يدرج اسمه في سجل الناخبين ان يطلب من مركز تسجيل الناخبين ادراج اسمه في السجل ومن اجل ان يؤخذ طلبه بنظر الاعتبار عليه ابراز المستمسكات التي تثبت اهليته والتي تراها المفوضية ضرورية لهذا الغرض ..
- كما تضمن نظام رقم(2) هذا الشروط الواجب توافرها في الناخب وهي (1) ان يعتبر مواطناً عراقياً وذلك بحمله الجنسية العراقية او له الحق بالمطالبة باستعادتها أو مؤهلاً لاكتسابها وفق المادة (11) من قانون ادارة الدولة . (2) ان يكون مولوداً في او قبل 1986/12/31 . (3) ان يكون مسجلاً للادلاء بصوته في سجل الناخبين .
- كما اصدرت المفوضية نظام رقم (7) لسنة 2004 تضمن الفترة المحددة لعرض سجل الناخبين وتمكين المواطنين من تفحص سجل الناخبين للتوثق من دقته وتم توفير مراكز لتسجيل الناخبين حيث يستطيع المواطنون فيها تصحيح بياناتهم او ان يطلبوا ادراجهم في سجل الناخبين في حالة غياب اسمائهم من السجل كما يحق للمواطن ان يطعن في ادراج اسم غيره في سجل الناخبين اذا لم يكن الشخص المطعون بأدراج اسمه مواطناً عراقياً ولا يحق له طلب الجنسية العراقية وليس مؤهلاً لنيلها او ان تاريخ ميلاده بعد 31 كانون الاول (ديسمبر) 1986 أو انه متوفي .
- وهكذا وبسبب عدم امكانية اجراء احصاء سكاني قبل الانتخابات اعتمدت البطاقة التموينية بالنسبة لجميع المواطنين العراقيين في داخل العراق المولودين قبل 1986/12/31 . اما بالنسبة للمواطنين خارج العراق فان الوثائق الرسمية التي تؤكد حملهم الجنسية العراقية او مؤهلين لاكتسابها او لهم الحق بالمطالبة باستعادتها اتاحت لهم حق المشاركة في الانتخابات .
- وحيثما جرت الانتخابات في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 لانتخاب اعضاء الجمعية الوطنية شارك فيها وفقاً للاحصائيات الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ثمانية ملايين وستة وخمسون الف ومائتان وستة وستون مقترعاً وكان عدد اوراق الاقتراع غير الصالحة (94305) ورقة وكان عدد الناخبين المؤهلين للتصويت هو (14222900) مليون ناخب من اصل (26,341,000) مليون نسمة عدد سكان العراق . وتمخضت الانتخابات التي جرت في ظل اجواء صعبة ومشحونة ولاسيما على الصعيد الامني ، والتي شارك فيها (110) حزب وكيان سياسي عن حصول قائمة الائتلاف العراقي الموحد على 4,075,295 مليون صوتاً (140 مقعداً) ثم قائمة التحالف والكرديستاني على 2,175,551 مليون صوتاً (75 مقعداً) والقائمة العراقية على 1,168,943 مليون صوتاً (40 مقعداً) وقائمة عراقيون على 150,680 الف صوت (5 مقاعد) وقائمة جبهة تركمان العراق على 93,480 الف صوت (ثلاثة مقاعد) وقائمة الكوادر والنخب الوطنية المستقلة على 69,938 الف صوت (ثلاثة مقاعد) وقائمة اتحاد الشعب على 69,920 الف صوت (مقعدين) وقائمة الجماعة الاسلامية الكردستانية 60,592 الف صوت (مقعدين) وقائمة منظمة العمل الاسلامي في العراق_ القيادة المركزية على 43,205 الف صوت (مقعدين) وقائمة الرافدين الوطنية على 36,255 الف صوت (مقعد واحد) قائمة التحالف الوطني الديمقراطي على 36,795 الف صوت (مقعد واحد) وكتلة المصالحة والتحرير على 30,796 الف صوت (مقعد واحد) (*)
- اما بخصوص المشاركة في الانتخابات فان نسبة المشاركة فيها ممن يحق لهم التصويت كانت 58% وهي نسبة مقبولة عالمياً الا ان عدم مشاركة نسبة كبيرة من سكان بعض المحافظات السنية بشكل خاص

بسبب مقاطعة الانتخابات او لاسباب امنية فضلاً عن مقاطعة بعض القوى السياسية السنية او الشيعية كالحزب الاسلامي العراقي أو التيار الصدري (السيد مقتدى الصدر) وعدد من القوى السياسية القومية العربية ، قد القى بظلاله على العملية الانتخابية واعتبرتها عدد من القوى السياسية ناقصة (*). إذ ان قلة مراكز التسجيل والاقتراع في خارج العراق قد كانت سبباً في انخفاض نسبة مشاركة العراقيين في الخارج في الانتخابات في حين كانت الظروف الامنية وخاصة في المناطق السنية اضافة الى مقاطعة الانتخابات سبباً اخر في انخفاض نسبة المشاركة في الداخل . كما ان عدم ايصال استمارات التسجيل للناخبين من قبل وكلاء البطاقة التموينية او المخاوف الامنية حتى في بعض احياء العاصمة بغداد نفسها ومحافظات الموصل وديالى الانبار عوامل اخرى في انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات فيها، وعبر عن احجام عدد من المواطنين عن مراجعة مراكز التسجيل قبل الانتخابات او عدم الذهاب الى مراكز الاقتراع يوم اجراء الانتخابات .

وقد اثارت انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 جدلاً واسعاً وخلافات كبيرة في الساحة السياسية العراقية " ومن خلال الاستبيان الذي تم اعداده لغرض دراستنا هذه ، وشمل عدداً من اعضاء الجمعية الوطنية وممثلي الاحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين والمرأة والطلبة والشباب تم اختيارهم من مختلف التيارات والاتجاهات ،سواء من شارك في العملية الانتخابية او ممن قاطعها ، كانت الاجابة على سؤال ما اذا كانت هذه الانتخابات عاملاً مهدئاً ام مثيراً للنزاع الداخلي في العراق وكيف ؟ بدت الاجابات متباينة وهو امر متوقع وطبيعي . فعدد من الذين تم استطلاع آرائهم ذكروا ان هذه الانتخابات كانت مثيرة للنزاع في العراق وفسر البعض منهم ذلك بعدم ايمان قطاعات واسعة من العراقيين بان الديمقراطية ستجلب لهم خيراً على صعيد مصالحها الكلية .. واعتبر البعض الاخر ان الجدل حول الانتخابات والخلافات بشأنها كان امراً طبيعياً لاختلاف مصالح الاحزاب والتكوينات الاجتماعية والدينية .. فيما اشار قسم اخر الى ان الجدل حول الانتخابات لم يكن جدلاً منصباً على العملية الانتخابية ذاتها بقدر ما هو انعكاس لحالة الصراع الداخلي الموجودة اساساً في العراق ، وان الانتخابات كانت فرصة من بين فرص اخرى لظهورها واحتدامها .. وجاءت آراء اخرى تقول ان الجدل حول الانتخابات بغض النظر عن كونها مثيرة او مهدنة للنزاع فان العملية الانتخابية هي مفيدة وضرورية في هذه المرحلة لغرض الممارسة الديمقراطية وبناء تجربة العراق الجديدة .

واكد قسم اخر ممن تم استطلاع آرائهم على ان اجراء الانتخابات في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 في ظروف صعبة كان عاملاً مثيراً للانقسام والخلاف ودليل ذلك بنظرهم تأخر اجتماع الجمعية لشهرين بعد اجراء الانتخابات وتأخر تشكيل الحكومة العراقية الجديدة لحوالي ثلاثة اشهر بعدها : ومن الملفت للنظر ان الذين ذكروا بان اجراء الانتخابات كان عاملاً مثيراً للنزاع هم في الغالب ممن قاطعوا الانتخابات او لم يشاركوا فيها او اولئك الذين شاركوا ولم يجنوا ثمار سياسية منها .

اما اولئك الذين اجابوا بان اجراء الانتخابات كان ضرورياً وعاملاً مهدئاً للنزاع ، وهم في الاغلب ممن شارك في هذه الانتخابات وجنوا ثمارها السياسية ، فانهم فسروا موقفهم هذا بالقول ان اجراء الانتخابات اثار جدلاً سياسياً اتضحت فيه التقديرات الصائبة من التقديرات الخاطئة مما اضطر القوى المعارضة لاجراء الانتخابات الى مراجعة مواقفها بعد ذلك حسب رأيهم ومطالبتهم المشاركة في العملية السياسية وخاصة في كتابة الدستور والحكومة الجديدة .. واعتبر البعض الاخر من انصار اجراء الانتخابات الجدل الذي دار بشأنها هو دليل على بروز الديمقراطية داخل المجتمع العراقي وعلى اساس قاعدة احترام الرأي الاخر وبالتالي فان هذا الجدل سيصب في النهاية الى جانب تهدئة الاوضاع لان كبت أي صوت معارض للانتخابات كان سيمثل انتهاكاً لحرية الرأي ومن شأنه تأجيج الصراع الداخلي .

ورأى قسم اخر ان الاستحقاق الوفي والزمني لخوض العملية الديمقراطية في العراق من خلال آلية الانتخابات كان مناسباً على اعتبار ان قرار اجراء الانتخابات قد اتخذ منذ شهر اذار (مارس) 2004 عند صدور قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية .. في حين كانت اجابات بعض اخر غير قاطعة بهذا الشأن كقولهم ان اجراء الانتخابات في موعدها كان عاملاً مهدئاً الى حد ما او من المفترض ان يكون كذلك وأشار اخرون الى دور بعض القوى والاطراف لخلق حالة من التأزم في فترة ما قبل الانتخابات كما مالت بعض الاراء الى اجابات موضوعية ومتجردة حينما ذكرت بان اجراء الانتخابات في موعدها المحدد يجب ان ينظر اليه من زاوية الراغبين او الراضين للعملية الانتخابية كلا ينطلق من توقعاته لنتائج هذه الانتخابات وما سيرتب على ذلك من نتائج على مجمل العملية السياسية الجارية في العراق اليوم .. فالطرف المؤيد

لاجرانها كان محقاً في اصراره على موقفه هذا لانه كسب ما كان يريد تحقيقه والطرف الراض لاجراء الانتخابات ادرك مسبقاً النتائج او خمن ذلك ..

وبديهى ان ذلك لايعني ان تقييم عملية اجراء الانتخابات في العراق يتم وفقاً لمصالح سياسية وفنوية محددة فالعملية الانتخابية جرت في اطار عملية سياسية تجري في العراق لاتحظى باجماع العراقيين وخاصة في ظل وجود اجنبي غير مقبول من غالبية العراقيين مهما اخذ هذا الوجود من تسميات.

وعلى كل حال فان الانتخابات قد اجريت في موعدها والجدل حول اجرانها كان مثيراً للخلاف في حينه الا ان اجراء الانتخابات وان كان بشكل ناقص وفر للعراق مؤسسة منتخبة (الجمعية الوطنية) يمكنها ان تلعب دوراً في سبيل انتهاء النزاع اذا ما استطاعت هذه الجمعية الوطنية ان تحقق التوافق السياسي وتشرك كل مكونات الشعب العراقي وبالصيغة المناسبة في كتابة الدستور الدائم وبالتالي رسم مستقبل العراق السياسي .

" الجمعية الوطنية : مسألة الشرعية والتمثيل "

ترتبط مسألة الشرعية والتمثيل بالنسبة للجمعية الوطنية العراقية اليوم بجملة امور قد يكون من اهمها مواقف القوى السياسية والاجتماعية العراقية من العملية السياسية التي تجري في العراق .

فالقوى التي خسرت مواقعها ودورها الذي كان قائماً قبل التاسع من نيسان 2003 ترفض العملية السياسية القائمة في العراق بمجملها وذلك موقف ليس من الصعب تفسيره لكن مثل هذا الموقف نجده ايضاً لدى القوى العراقية الراضة للاحتلال وللوجود الاجنبي وتقاوم ذلك بوسائل مختلفة وهذه القوى ترفض ايضاً العملية السياسية او لاتقبل الانخراط فيها . وهي ترفض ايضاً مسار العملية السياسية التي تعتبرها بعض هذه القوى غير شرعية لانها تجري في ظل احتلال فعلي حتى وان قيل لها ان اعادة السيادة قد تمت في 28 حزيران (يونيو) 2004 وتعتبر ما تم هو مجرد وهم وان الواقع السياسي يؤكد استمرار الاحتلال. وطبيعي ان هذه القوى الراضة لشرعية العملية السياسية العراقية الحالية وان اشتركت في المواقف الا انها ليست بالضرورة تشترك في الدوافع . واستناداً الى مواقف القوى هذه من العملية السياسية فانها قاطعت أو لم تشارك في الانتخابات وبالتالي هي لاتعتبر الجمعية الوطنية ممثلة للشرعية السياسية كانت ام دستورية لانها انبثقت في ظل احتلال اجنبي حسب رأيها . وينسحب موقفها هذا على نظرتها للجمعية الوطنية من حيث صفتها التمثيلية فقسم من هذه القوى ترفض اعتبارها ممثلة لارادة الشعب العراقي وقسم آخر يعتبر صفتها التمثيلية ناقصة بسبب عدم مشاركة بعض مكونات الشعب العراقي في الانتخابات . كما ان انصار هذا الرأي يرون ان عدم شرعية او تمثيل الجمعية الوطنية ليس فقط سببه الوجود الاجنبي بل وما ترتب على هذا الوجود من اصدار قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والذي كان قد وضعه مجلس الحكم وبموجبه جرت الانتخابات ، لان هذا القانون قد صدر ، حسب وجهة نظرهم ، من قبل الحاكم الاميركي المدني "بول بريمر" اضافة الى اصداره الى العديد من الاوامر التي تنظم العملية الانتخابية قبل مغادرته العراق .

اما انصار الرأي الاخر فهم يؤكدون على شرعية الجمعية الوطنية وتمثيلها لارادة الشعب العراقي لان هذه الشرعية تم اكتسابها من خلال الانتخابات وهي بنظرهم اول انتخابات حرة ديمقراطية يشهدها العراق بعد عقود طويلة لم يعرف العراق خلالها انتخابات تعددية حرة . وبالتالي فان الجمعية الوطنية هي مؤسسة شرعية وممثلة للشعب العراقي قياساً الى ما كان عليه الوضع قبل التاسع من نيسان (ابريل) 2003 . ويذهب بعض من انصار هذا الرأي الى القول بأن شرعية وتمثيل الجمعية الوطنية الحالية عالية وكبيرة استناداً الى نسبة المشاركة في الانتخابات وهي 58% وتلك نسبة مقبولة في الديمقراطيات المعروفة في العالم ..

ورغم ذلك فان الكثير ممن شملهم الاستبيان الخاص بدراستنا هذه ورغم ميلهم الى الاعتراف بشرعية وتمثيل الجمعية الوطنية الا ان مدى هذه الشرعية وذلك التمثيل لا يصل الى مستوى الكمال بسبب الملاحظات التي احيطت بالعملية الانتخابية من فقدان للامن واحكام عرفيه ومقاطعة قسم من العراقيين لها او عدم قدرة قسم اخر منهم على المشاركة بسبب ظروف امنية . وبالتالي فان بعض مناطق من العراق لاتجد نفسها ممثلة في هذه الجمعية الوطنية وذلك ينطبق بشكل خاص على المناطق السنية في محافظات الانبار والموصل وصلاح الدين وديالى كما تعذر مشاركة بعض مناطق محافظة الموصل التي يقطن فيها بعض ابناء الاقلية المسيحية في العراق بسبب عدم توفر مستلزمات الانتخابات مما أضعف تمثيل هذه الاقلية في الجمعية الوطنية بالرغم من ان قانون ادارة الدولة قد اكد على تمثيل هذه الاقليات فضلاً عن ما يتطلبه التوافق الوطني في هذه المرحلة .

واشارت بعض الاراء الواردة في استبياننا الى ان الشرعية وان كانت متحققة للجمعية الوطنية لان الانتخابات التي جرت كانت حرة ونزيهة بشكل عام الا ان التمثيل الذي تمخضت عنه الانتخابات لم يكن كاملاً لاسباب اخرى منها ان بعض التكوينات السكانية في العراق حصلت على مقاعد اكثر من الاستحقاق السكاني لها (وهنا اشارة من هؤلاء الى نسبة التمثيل الكوردي في الجمعية) واخرى اقل من واقعها السكاني (وهنا اشارة منهم الى التمثيل الشيعي والسني في الجمعية) .

وعلى مستوى تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية لابد من الاشارة الى ان مشاركة المرأة في الانتخابات كان كبيراً وواسعاً لم يشهده العراق سابقاً . كما ان تمثيلها في الجمعية الوطنية كان كبيراً ايضاً (ثلث اعضاء الجمعية الوطنية من النساء) وبسبب اشتراط قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ان تكون نسبة تمثيل النساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية وفقاً لاحكام الفقرة (ج) من المادة (30) من القانون المذكور (25) وقد التزمت الكيانات السياسية التي شاركت في الانتخابات بذلك. وبالتالي حصلت المرأة على 31% من مقاعد الجمعية الوطنية وهو مؤشر ، بغض النظر عن الموقف من الانتخابات وشرعية وتمثيل الجمعية الوطنية ، لبدء مرحلة جديدة في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية العراقية . و جدير بالذكر ان اول نظام للانتخابات صدر في العراق في 4 آذار (مارس) 1922 وكان قاصراً على الذكور سواء بالنسبة للمؤهلين للتصويت (الناخبين) او المرشحين للانتخابات ، لكن المرأة لم تحصل على حقها في ان تكون ناخبة او مرشحة للانتخابات الا بموجب قانون المجلس الوطني رقم (55) لسنة 1980 والصادر في 15 آذار (مارس) 1980 (26) .

كما لابد من التنويه بان مشاركة الشباب في العملية الانتخابية التي جرت في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 كانت واسعة بسبب استقطاب القوى والاحزاب السياسية (الدينية والكردية بشكل خاص) لنسبة كبيرة من الشباب فضلاً عن ان حق الانتخاب قد شمل هذه الشريحة المهمة اذ نص قانون الانتخاب على حق كل الذين ولدوا قبل 1986/12/31 من الرجال والنساء في المشاركة في التصويت ، أي كل من اكمل سن الثامنة عشرة .

واخيراً فان بعض الذين تم استطلاع آرائهم من خلال الاستبيان المعد لدراستنا هذه حاول التمييز بين الشرعية والتمثيل بالنسبة للجمعية الوطنية . حيث ذكر البعض ان الجمعية تتمتع بالشرعية الا ان التمثيل الذي تمخض عن الانتخابات كان فيها ناقصاً بسبب عدم مشاركة قطاع من السكان (السنة) أو بعض مناطق الاقليات المسيحية التي سبق ذكرها او مناطق اخرى احجم سكانها عن المشاركة في العملية الانتخابية بسبب الظروف الامنية غير المواتية .

وفي كل الاحوال فان انبثاق جمعية وطنية منتخبة في العراق حتى ولو كانت الانتخابات التي جرت تشوبها بعض المآخذ وتتعرض للنقد من اطراف عراقية عدة فان اكثر المراقبين يرون في ذلك خطوة مهمة يمكنها ان تنقل العراق الى مرحلة اكثر تقدماً في سبيل استعادة سيادته الكاملة وارساء تجربته الديمقراطية الجديدة وتحقيق التوافق الوطني .

"دور الجمعية الوطنية في اعادة البناء وارساء السلام"

لم يكن قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي صدر في الثامن من آذار (مارس) 2004 مفصلاً في الكثير من بنوده . اذ كانت الفترة التي استغرقت فيها مناقشته وجيزة (بين كانون الاول (ديسمبر) 2003 وشباط (فبراير) 2004) والعمومية التي اتسم بها هذا القانون لم يكن مردها العجالة في اصداره فحسب بل لانه انطوى على حلول وسيطة في شان المسائل والقضايا موضع الاختلاف بين التيارات المختلفة الموجودة داخل مجلس الحكم و تم التوصل الى نصوص توفيقية بهدف اقراره بالاجماع دون اللجوء الى تصويت كما يشير الى ذلك د.عدنان الباجه جي عضو مجلس الحكم السابق (27) .

اضافة الى ذلك فان هذا القانون لم يكن دستوراً بكل معنى الكلمة ، لان الدستور يجب ان يصدر عن سلطة تشريعية مختصة ، بل كان قانوناً انتقالياً صدر في ظل وضع احتلال لكنه مع ذلك اريد له ان يكون مقيداً وملزماً للجمعية الوطنية المنتخبة في الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 . فقد حدد قانون ادارة الدولة الانتقالي شكل نظام الحكم في العراق ، وذلك قبل صدور دستور دائم ، على انه نظام جمهوري اتحادي (فدرالي) ديمقراطي ، تعددي (انظر المادة الرابعة منه) . وهو يعّد القانون الاعلى للبلاد ويكون ملزماً في انحاء العراق كافة وبدون استثناء ولايجوز تعديله الا بأكثرية ثلاثة ارباع اعضاء الجمعية الوطنية (وهي

اكثرية ليس من السهل الحصول عليها لتعديله في الجمعية الوطنية العراقية حالياً) واجماع مجلس الرئاسة (حيث روعي في تشكيله مكونات الشعب العراقي الرئيسية الشيعية والسنة والكوورد) كما ينتهي سريان نفاذ قانون ادارة الدولة عند تشكيل حكومة منتخبة وفقاً لدستور دائم (28).

وقد حدد قانون ادارة الدولة دور الجمعية الوطنية في بابه الرابع حيث نص على ان يكون لدولة العراق خلال المرحلة الانتقالية سلطة تشريعية تعرف باسم الجمعية الوطنية ومهمتها الرئيسية هي تشريع القوانين والرقابة على السلطة التنفيذية (انظر المادة (30) الفقرة (أ) من القانون المذكور). واذا ما اخذ هذا النص على اطلاقه فان سلطة التشريع والرقابة على اعمال الحكومة هما سلطتان اساسيتان للبرلمانات والهيئات التشريعية في الدولة الديمقراطية. لكن الواقع يثير جملة صعوبات امام عمل ودور الجمعية الوطنية العراقية. فهذه الجمعية ستكون مقيدة بقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والذي تم وضعه من قبل هيئة وسلطة غير منتخبة. كما لا يمكن لهذه الجمعية ان تجري تعديلات عليه (وهي رغبة اعربت عنها بعض القوى السياسية التي حصلت على مقاعد في الجمعية الوطنية مثل الائتلاف العراقي الموحد الذي حصل على اكبر عدد من المقاعد). كما ان الجمعية الوطنية ستكون مقيدة في مهمتها الرئيسية وهي اعداد دستور دائم للعراق في موعد لا يتجاوز الـ 15 من آب (اغسطس) 2005 (يجوز تمديدها لسنة اشهر فقط وفقاً لاحكام الفقرة (و) من المادة الحادية والستين) لكن مسودة الدستور هذه والتي ستعرض على الاستفتاء الشعبي في 15 تشرين الاول (اكتوبر) 2005 ستكون معرضة للنقض اذا ما رفضها ثلثا الناخبون في ثلاث محافظات أو اكثر من ثمانية عشر محافظة يتكون منها العراق .. ورغم ان هذا النص عُد ضماناً لحقوق الاقليات في العراق الا انه يثير لدى البعض مخاوف من ان اقلية من السكان يمكن ان تعيق صدور دستور دائم وضعته جمعية وطنية منتخبة وقبلته الاكثرية في استفتاء شعبي.

وبديهي ان هذه المخاوف والصعوبات هي امور يجب توقعها لكنه يمكن ازالتها وتذليلها اذا ما تحقق التوافق السياسي داخل الجمعية وخارجها بين مكونات الشعب العراقي وقواه السياسية وهي مهمة ليست بالهينة.

لذلك فان الحديث عن دور الجمعية الوطنية العراقية في اعادة بناء البلاد وانهاء النزاع باقامة السلم الاهلي فيها يرتبط بجملة هذه الامور التي اشرنا اليها .. واعادة بناء العراق بعد التدمير الذي تعرض له اثر حرب عام 2003 وما اعقبها من انهيار للدولة العراقية ومؤسساتها وللبنى التحتية للبلاد يرتبط بدوره بانتهاء النزاع واقامة السلم من خلال اهاء حالة العنف المتصاعد والذي يتخذ اشكالا متعددة تتراوح بين المقاومة للاحتلال وبين الارهاب والجريمة. فكلا القضيتين - اعادة البناء واقامة السلم - مرتبطان ببعضهما واي منهما له الاولوية هي قضية لازالت عند العراقيين اليوم موضع جدل وخلاف.

ان دور الجمعية الوطنية في اعادة البناء واقامة السلم في العراق لا يتوقف على ارادة ودور الجمعية فحسب بل انه اكبر من ذلك بكثير فهو يرتبط ايضاً بمدى استجابة الاطراف السياسية خارج الجمعية ويشمل ذلك تلك الاطراف التي قاطعت الانتخابات او التي لم توفق في الحصول على مقاعد فيها عند اشتراكها في الانتخابات .. اضافة الى ذلك فان ملابسات القضية العراقية على الصعيدين الاقليمي - خاصة دول جوار العراق - والدولي تتطلب جهداً اقليمياً ودولياً في اعادة بناء العراق وانهاء النزاع فيه وتحقيق استقراره وذلك جانب اساسي مهم لا يمكن اغفاله مهما قطعت العملية السياسية في العراق من اشواط على الصعيد الداخلي ومما يؤكد اهمية مثل هذه الجهود ما تركته اخبار قيام الولايات المتحدة خلال شهر حزيران (يونيو) 2005 باجراء اتصالات مع بعض الجماعات المسلحة في العراق من ردود فعل واسعة املأ في اثناء النزاع ..

ومن المناسب الاشارة الى تصريح ادلى به الدكتور حاجم الحسني رئيس الجمعية الوطنية لصحيفة الافق البغدادية يوم الاحد 22/ايار/2005 دعى فيه الى فتح الحوار مع الجماعات المسلحة والاعتراف بها كمقاومة بهدف اشراكها في العملية السياسية واقناعها بالقاء السلاح. وبالرغم من ان هذا التصريح هو من بين التصريحات القليلة التي تدعو الى الحوار مع الجماعات المسلحة المعارضة للعملية السياسية فان ذلك الى جانب مبادرة العديد من القوى السنية للاشتراك في كتابة الدستور والعملية السياسية يمكن ان يكون مقدمة لحوار وطني يهتم بقضية وضع حل للنزاع وبالفعل فقد ناقشت الجمعية الوطنية في جلستها يوم الثلاثاء 5 تموز (يوليو) 2005 مسألة الحوار مع المسلحين لأول مرة وعدت هذا الحوار شأناً داخلياً من اختصاص الجمعية الوطنية نفسها. ومن دون شك فان القوى الرئيسية في البرلمان (كتلة الائتلاف العراقي الموحد)، (كتلة التحالف الكردستاني)، القائمة العراقية (د.اياد علاوي) قائمة عراقيون (غازي الياور) وشخصيات مثل السيد عبد العزيز الحكيم والسيد جواد المالكي والدكتور نديم الجابري (من كتلة الائتلاف العراقي الموحد)

والدكتور فؤاد معصوم والسيد فريدون عبد القادر (من كتلة التحالف الكردستاني) والدكتور اياد علاوي (القائمة العراقية) والدكتور حاجم الحسني (رئيس الجمعية الوطنية من قائمة "عراقيون") والسيد حميد مجيد موسى (الامين العام للحزب الشيوعي العراقي) والسيد يونادم كنا (من ممثلي الاقلية المسيحية) وكلهم اعضاء في الجمعية الوطنية يمكن ان يلعبوا دوراً مهماً في جهود انتهاء النزاع في العراق والتي يمكن ان تقوم بها الجمعية الوطنية .

لقد كانت اجابات من شملهم الاستبيان المعد لهذه الدراسة متباينة بخصوص دور الجمعية الوطنية العراقية في اعادة البناء واقامة السلام . فبعضهم يتشائم ويرى ان دور الجمعية الوطنية بتكوينها الحالي سيكون ضئيل جداً وأشار آخرون الى ان دورها في اعادة البناء وانهاء النزاع يتوقف على مدى الرؤية الوطنية لاعضاء الجمعية الوطنية ولاسيما الكتل السياسية والقادة البرلمانين فيها ومدى تجردهم من المصالح الحزبية والكتلوية وتغليب الاستحقاقات الوطنية على الاستحقاقات الانتخابية والمصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية . في حين اجاب قسم آخر بان الجمعية الوطنية لوحدتها لايمكنها القيام بهذه المهمة ولا بد من اشراك اطراف اخرى (قوى سياسية واجتماعية من خارج الجمعية وتعاون اقليمي ودولي في ذلك) وذكرت بعض الاجابات بان تحقيق السلام واعادة البناء قضايا وامور تستغرق وتتطلب وقتاً طويلاً لا يتوفر للجمعية الوطنية العراقية الحالية والتي ستكون محددة بمهامها الانتقالية وبجدول زمني محدد اضافة الى انها ستكون منشغلة بأعداد دستور دائم للبلاد ، في حين رأى آخرون ان اعداد دستور دائم من قبل الجمعية ستكون فرصة لها لاشراك قوى من خارجها وتحقيق التوافق الوطني وبالتالي سيكون ذلك قاعدة صلبة لاعادة البناء وانهاء النزاع ..

وبشأن مدى مصداقية الجمعية الوطنية العراقية بتركيبها الحالي اشارت بعض الاراء من خلال الاستبيان ان هذه المصداقية متوسطة لكنها ستكون اقوى لو توفر التوافق بين المكونات المختلفة للشعب العراقي وبالإمكان تحقيق ذلك ليس فقط من خلال اشراكها جميعاً في اعداد الدستور بل وفي مشاركتها في حكومة متوازنة تعوض غياب بعض المكونات او ضعف تمثيلها في الجمعية الوطنية ..

وفي نفس الوقت الذي اكدت فيه بعض الاراء ان الجمعية الوطنية العراقية بصفتها اول هيئة تشريعية منتخبة ستنتمتع بمصداقية عالية كونها مؤسسة شرعية وتمثيلية وبالتالي فان دورها سيكون اساسياً في اعادة البناء وتحقيق السلام لكن قوى رافضة لاتعترف بمرجعية الجمعية ينبغي اشراكها في العملية السياسية ولاسيما في كتابة الدستور الدائم .

وجدير بالذكر ان بعض الاجابات التي اكدت على دور الجمعية الوطنية في اعادة بناء العراق وانهاء النزاع فيه لم تخف مخاوفها من التدخل الاجنبي في مسيرة المؤسسات الوطنية العراقية (سواء ما يتعلق بالتأثير الاميركي او محاولات دول الجوار والقوى الاقليمية التأثير في العملية السياسية العراقية) وما ينجم عن ذلك من انعكاسات سلبية على جهود انتهاء النزاع في العراق .

"الجمعية الوطنية وقضية الوحدة الوطنية العراقية"

تعد قضية الوحدة الوطنية في العراق من اعقد المشاكل واكثرها حساسية وذلك منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 . ويعود ذلك لاسباب عديدة منها تكوين العراق السياسي وطبيعة الكيان العراقي الذي اقيم في ذلك العام وفق ارادات الدولة المنتصرة في الحرب العالمية الاولى اضافة الى التكوين القومي والديني والاثني لهذا الكيان (29) . كما تعد طبيعة النظم الحاكمة التي عرفها العراق لعقود طويلة واتسمت سياساتها في الغالب بالمركزية المفرطة والشمولية سبباً اساسياً في جعل قضية الوحدة الوطنية احدى اهم قضايا الصراع والنزاع والتي لم تجدها حلاً جذرياً مناسباً طيلة تلك الفترات . فلقد كان هنالك دائماً قسم لا يستهان به من مكونات الشعب العراقي وبسبب سياسات حكوماته يشعر بالتهميش والاقصاء وكانت تلك الحكومات تلجأ لكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة (وبضمنها القوة المسلحة) لقمع أي ما يمكن ان تعده تهديداً او مساساً بالوحدة الوطنية أو وجودها في السلطة .

وبالرغم من محاولات عديدة للوصول الى حلول سلمية للمشكلة الكردية مثلاً وخاصة في اواسط الستينات واول السبعينات من القرن العشرين الا ان هذه المحاولات باءت بالفشل لاسباب عديدة .

ولقد شهد العراق منذ بدايات تأسيسه حركات مسلحة مناوئة للحكومات في المناطق الكردية (حدث ذلك منذ عشرينات القرن الماضي) ولدى الاقلية الاشورية المسيحية في اوائل الثلاثينات من القرن العشرين في مناطق الموصل كما ثارت العشرات العربية في الجنوب على الحكومة في اواسط الثلاثينات من ذلك القرن ثم

ثار الجنوب والشمال اثر حرب عام 1991 التي شنت لاجراج العراق من الكويت .. كل ذلك يؤكد " ان تقاليد الحوار والتوافق لم تكن جزءاً من سياسات العراق الحديث" (30).

وعادت قضية الوحدة الوطنية تطرح نفسها من جديد بعد انهيار النظام السابق في التاسع من نيسان (ابريل) 2003 وما رافقه من انهيار كامل للدولة ومؤسساتها واجهزتها التي كانت مصدر قوة مختلف الحكومات لمعالجة قضايا التصدع في هذه الوحدة الوطنية وان كان ذلك بوسائل قسرية . وبديهي ان انهيار الدولة واجهزتها وزوال النظام السابق اعطى الفرصة كاملة لتكوينات الشعب العراقي الاساسية منها أو الاقليات لكي تعبر عن نفسها ومطالبها وآمالها في ظل الوضع الجديد وتتطلع لبناء الدولة العراقية على اسس تحفظ لها حقوقها المشروعة والمتوازنة مدركة ان البيئة الدولية لفترة مابعد الحرب الباردة وما تشهده هذه البيئة من وعي بالخصوصيات والهوية لدى الشعوب واهتمام المجتمع الدولي بحقوق الانسان عامة وحقوق الاقليات خاصة سيكون سندا لها في ذلك .

وفي حين استطاع الكورد التمتع عملياً بشكل شبه مستقل ابتداءً من عام 1991 بعيداً عن سلطة الحكومة المركزية وسياساتها (31) شعرت مكونات الشعب العراقي الاخرى وعلى كافة الصعد وبغض النظر عن حجم هذه المكونات بحاجتها هي الاخرى للتعبير عن مطامحها وتحقيق آمالها وتأكيد وجودها بعد احتلال العراق وانهيار النظام السابق . ومما شجع على ذلك ان سلطات الاحتلال (سلطة الائتلاف المؤقتة CPA) تعاملت ، منذ بسط سيطرتها على العراق ، مع العراقيين كمكونات قومية ودينية ومذهبية اكثر من تعاملها معهم كعراقيين وكشعب واحد . واعتبر الكثير من المحللين ان ذلك يعد احد اسباب اندلاع النزاع والعنف في العراق بعد فترة وجيزة من الاحتلال ..

وعلى اساس تلك التكوينات القومية والدينية والمذهبية تم تشكيل مجلس الحكم في 13 تموز (يوليو) من عام 2003 . ومنذ ذلك التاريخ بدأت تطرح مسألة المحاصصة القومية والطائفية التي اعتبرت بنظر بعض العراقيين مثيرة للفرقة والتناحر في حين عدها البعض الاخر صيغة طبيعية لضمان حقوق المكونات والاقليات بعد انقضاء سياسات كانت تعتمد قاعدة الاقصاء والتهميش .. ويلفت بعض المراقبين الانتباه الى ان وتيرة العنف بدأت في العراق منذ ذلك الوقت وبشكل متصاعد وبالتالي فهم يعدون قضية المحاصصة تلك احد اسباب اندلاع النزاع الاهلي والعنف اكثر من ارتباط ذلك بقضية الاحتلال .. وجدير بالذكر ان غالبية الشيعة والكورد والاقليات كالكركمان والمسيحيين والصابئة لا يرون ضيراً في الاخذ بعين الاعتبار التكوينات القومية والدينية والمذهبية وفق صيغة محاصصة في هذه المرحلة بسبب ما عانوه من ابعاد وظلم في ظل الانظمة السابقة ، في حين نجد ان السنه يعدون تلك المحاصصة مصدراً للفرقة ومثيرة للفتنة .

وحاول قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي وقع في الثامن من آذار (مارس) 2004 معالجة مسألة الوحدة الوطنية من خلال التأكيد على اسس وضمانات لتلك الوحدة الوطنية .. فقد اكد على ان نظام الحكم في العراق هو جمهوري اتحادي (فدرالي) وعلى احترام الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي وان الشعب العربي في العراق جزء لا يتجزأ من الامة العربية وان العراق بلد متعدد القوميات واعترف بمنطقة كردية واحدة تعادل ماسيطر عليه الاكراد منذ عام 1991 واعتبر اللغة الكردية لغة رسمية مثل اللغة العربية في حين اكد على احترام كامل للحقوق الدينية لجميع الافراد وحق العراقيين بتعليم ابنانهم بلغة الام كالكركمانية او السريانية او الارمنية في المؤسسات التعليمية الحكومية وعلى تحقيق تمثيل عادل في الجمعية الوطنية لجماعات العراق كافة وبضمنها الكردو اشوريين والاخرين.

وكان تشكيل الحكومة الاولى على عهد مجلس الحكم ثم تشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة الدكتور اباد علاوي في حزيران (يونيو) 2004 واللذان روعي في تشكيلهما الاعتبارات القومية والمذهبية مبعثاً للخلاف والجدل ولاستمرار دورة العنف المتزايدة .. ثم جاءت قضية اجراء او عدم اجراء الانتخابات في 30 كانون الثاني (يناير) 2005 لتضيف شروخاً جديدة في الجسم العراقي الواهن بعد ان اخذت مواقف التأييد والمعارضة لاجراء الانتخابات ترتكز في الغالب الى الانتماءات القومية او المذهبية اكثر من اية اعتبارات اخرى .

وهكذا ولدت الجمعية الوطنية في ظل اجواء من الانقسام والتصدع في الواقع العراقي وقد زاد من هذه الانقسامات مشاعر بالفوز لدى بعض مكونات الشعب العراقي ممن كانوا الى جانب اجراء الانتخابات كالشيعة والكورد مقابل مشاعر بالخسارة والاحباط لدى مكونات اخرى وبشكل خاص السنه وبعض الاقليات الدينية (كالمسيحية والصابئة واليزيدية) . واصبح على الجمعية الوطنية ان تواجه جملة من القضايا المهمة تدرج في صلب مسألة الوحدة الوطنية منذ بدأ جلساتها في اواخر شهر آذار (مارس) 2005 كأختيار رئيس لها وتشكيل مجلس رئاسة الدولة ثم منح الثقة لحكومة جديدة آخذة بعين الاعتبار مسألة التوافق الوطني في كل

هذه . غير ان ما ينتظر الجمعية الوطنية سيكون دون شك اكثر صعوبة من تلك الامور التي تمكنت من تجاوزها وان كان ذلك مصحوباً بصعوبات وعدم رضى لبعض مكونات الشعب العراقي فقضية اعداد دستور دائم للبلاد وما يجب ان يتضمنه من اسس ومبادئ وما يمكن ان تثيره قضايا كالعلاقة بين الدين والدولة والفرالية وحقوق الاقليات من خلاف اضافة الى دورها في دعم الحكومة لاجاد حلول للنزاع وادمج الجماعات المسلحة ونزع سلاحها وتحقيق المصالحة الوطنية وفي اطار من الحفاظ على وحدة الدولة العراقية تبقى هي المهام الاكثر صعوبة .

وفيما يتعلق بمسألة دور الجمعية الوطنية في نزع سلاح وحل و استيعاب الجماعات المسلحة (المليشيات) فيجب ان ندرك ان للحزاب والقوى السياسية العراقية مواقف متباينة من ذلك .. فالاحزاب والقوى التي لديها تنظيمات مسلحة كالحزبين الكرديين الرئيسيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) وبعض الاحزاب الشيعية (كالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق) فأنها تميل الى اعطاء دور لتنظيماتها المسلحة في حفظ الامن في المرحلة الحالية بسبب عدم اكمال بناء اجهزة الجيش والشرطة كما تدعو بعض هذه الاحزاب (الكردية بشكل خاص) الى ادمج هذه التنظيمات المسلحة في الجيش والشرطة بحيث تصبح جزءاً منهما . ودون شك فان ممثلي هذه الاحزاب داخل الجمعية الوطنية والتي تتمتع احزابهم بوزن كبير فيها سوف يسعون الى قيام الجمعية الوطنية بتبني وجهات نظرهم هذه حينما تتناول مسألة نزع سلاح وحل واستيعاب الجماعات المسلحة .

من الناحية الفعلية لم تبدأ الجمعية الوطنية بشكل واضح اهتمامها بهذه المسألة لاسباب قد يكون في مقدمتها تركيز جهودها على قضية كتابة الدستور الجديد رغم ان الهاجس الامني كان من اولى اهتمامات الجمعية منذ اول جلسة عقدتها في الثلاثين من آذار (مارس) 2005 .. ومن المثير للاهتمام ان بعض القوى الرئيسية في الجمعية الوطنية (كالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية والحزبين الكرديين الرئيسيين) لمحت الى امكانية الاستعانة بالمليشيات المسلحة التابعة لها لحفظ الامن بسبب عدم اكمال تشكيل الجيش والشرطة العراقية وهذا يعني بشكل اكيد عدم طرح قضية نزع سلاح الجماعات المسلحة في حين ان الحديث عن امكانية استيعابها في القوات المسلحة العراقية الجديدة مسألة مطروحة حتى قبل تشكيل الجمعية الوطنية وهذا ما كانت دعت له القوى الكردية وبشكل خاص الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني

واعرب عدد من الذين تم استطلاع آرائهم في الاستبيان المعد لدراستنا هذه عن اعتقادهم بان دور الجمعية الوطنية في نزع سلاح واستيعاب الجماعات المسلحة سوف يكون محدداً او ضعيفاً وفي كل الاحوال اقل تأثيراً من دور الحكومة الجديدة . واذا ما تناولت الجمعية الوطنية ذلك فستكون مهمتها صعبة لان هذه المسألة ترتبط بميزان القوى السياسية العراقية بالرغم من اجماع العراقيين على ضرورة نزع سلاح وحل او استيعاب الجماعات المسلحة بعد اكمال تشكيل وتجهيز اجهزة الجيش والشرطة العراقية .

اما فيما يخص بدور الجمعية الوطنية في تفعيل عملية الحوار والتوافق الوطني ودعم الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة الوطنية فان العديد من الذين تم استطلاع وجهات نظرهم يرون بان نجاح الجمعية في هذا المجال يتوقف على جملة عوامل منها طبيعة توجهات الكتل السياسية التي فازت بأغلبية المقاعد في الجمعية وكيفية ادارتها للحكومة الانتقالية في حين اشار آخرون الى امكانية قيام الجمعية بدور في هذا الميدان اذا ما نجحت في اشراك كافة مكونات الشعب العراقي في كتابة الدستور الدائم . وذكر قسم آخر ان الجمعية ستشكل منبراً للحوار الوطني كونها تضم ممثلي جماعات عراقية مختلفة ومتنوعة وان كان بنسب متفاوتة . لكن آخرون اشاروا الى ان هيمنة بعض القوى السياسية والتوافقات بين هذه القوى داخل الجمعية سيضعف من دورها على الصعيد الوطني. ورغم ذلك فان بروز قيادات برلمانية قوية ومؤثرة داخل الجمعية يمكن ان يجعل من هذه القيادات مراكز استقطاب في صالح قضية الحوار الطني والوحدة الوطنية .. وتكررت لدى بعض آخر المخاوف من قاعدة المحاصصة القومية او المذهبية التي يعتقدون انها ستعكس في الجمعية الوطنية والتي من شأنها اضعاف دورها في تحقيق التوافق الوطني .. كما اشترط البعض لقيام الجمعية الوطنية بدور ايجابي في عملية الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة تغليب روح التسامح والعفو على مشاعر الانتقام والثأر لدى بعض القوى السياسية التي تعرضت للقمع والمطاردة في ظل النظام السابق فضلاً عن احترام مبدأ الشفافية الذي يجب ان تتسم به اعمال الجمعية الوطنية لكي يكون الشعب العراقي مطلعاً على جهودها ومداواتها ومناقشاتها من خلال وسائل الاعلام ونقل جلساتها مباشرة وبكل حرية .

وعلى صعيد الوحدة الوطنية برزت قضية عراقيو المنفى وعراقيو الداخل فالعراقيون الذين كانوا في المنفى وعادوا بعد 2003/4/9 أصبح لهم دور هام في الحياة السياسية العراقية الجديدة . وبرزت منذ ذلك التاريخ ازمة ثقة بين هؤلاء وبين العراقيين في الداخل . فبعض عراقيو الداخل يرون في عراقيي المنفى وبشكل خاص قواهم السياسية التي كانت معارضة للنظام السابق على انهم حلفاء لقوى الاحتلال الاميركي البريطاني وبالتالي تم التشكيك في دورهم وفي مصداقيتهم لبناء العراق الجديد . كما ان ازمة الثقة نابعة ايضاً من ان بعض قوى المنفى العائدة الى العراق ترى في عراقيي الداخل على انهم كانوا في الغالب من الموالين للنظام السابق .. وبديهي ان المسرح السياسي العراقي قد شهد منذ التاسع من نيسان 2003 دوراً اكبر للقوى التي كانت في الخارج وبشكل خاص في العاصمة بغداد ووسط العراق وجنوبه (اذ ان المنطقة الكردية كانت في غالبيتها خارج سيطرة الحكم السابق منذ عام 1992) واسباب هذا الدور المتنامي عديدة منها ان قوى المنفى كانت منظمة وناشطة سياسياً وتعمل ضمن احزاب وتنظيمات عديدة في حين كان الوضع لايسمح للعراقيين بالانخراط في احزاب ومنظمات سياسية علنية غير حزب البعث قبل 2003/4/9 .. اضافة الى ذلك فان الولايات المتحدة تعاملت مع قوى المنفى قبل سقوط النظام واعتبرتهم قوى حليفة ساعدت في اسقاط النظام عند الاحتلال واصبحت هذه القوى هي في الغالب المحاور الرئيسي لسلاطات الاحتلال وبالتالي اعطيت دوراً أكبر .

ومن المفيد ان نشير ان ازمة الثقة بين قوى المنفى وقوى الداخل كانت شديدة جداً خلال المراحل الاولى من الاحتلال لكنها اخذت حدها تخف وان لم تختف نهائياً. اذ لازال الشعور لدى عراقيو الداخل بأنهم شبه مهمشين في العملية السياسية قياساً بدور قوى المنفى السياسية . لكن ظهور منظمات سياسية جديدة شكلها عراقيو الداخل وانخراط قسم من هؤلاء في تنظيمات المنفى العائدة للعراق يمكن ان يردم الهوة بشكل تدريجي

.. فقد نجد اختلاف في مواقف قوى المنفى نفسها من ذلك او نجد تماثلاً بين بعض قوى المنفى وبعض قوى الداخل احياناً اخرى أو اختلافاً في مواقف بعض قوى الداخل نفسها احياناً تجاه شكل الحكم المرتقب .

اما بشأن دور الجمعية الوطنية في القضاء على الانقسام المذكور أو تقليص حدته فأننا نعتقد ان انبثاق الجمعية الوطنية بحد ذاته اثر انتخابات رغم الملاحظات التي اعترتها قد دفع الكثير من تنظيمات قوى المنفى (كالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وحركة الوفاق الوطني وحزب الدعوة الاسلامية على سبيل المثال) الى ضم عناصر من الداخل في قوائمها الانتخابية وذلك ما حقق لها مكاسب انتخابية .. ورغم ذلك فان الدور الاقوى في الجمعية الوطنية الحالية لازال للقيادات السياسية التي كانت في المنفى (كقيادات حركة الوفاق الوطني وحزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية) الى جانب دور القوى الكردية الرئيسية (الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني) وبرأينا فان انسياب العملية السياسية بشكل طبيعي هو الكفيل بالقضاء على ازمة الثقة بين عراقيي الداخل وعراقيي الخارج ..

ولابد لنا من الاشارة ايضاً الى ان مثقفي الداخل بشكل خاص قد تولد لديهم شعور بالتهميش في العملية السياسية في ظل اوضاع ما بعد 2003/4/9 وهذا الشعور ناجم عن دور متنامي لمثقفي المنفى الذين انخرطوا في معارضة النظام السابق واتهام اغلب مثقفي الداخل بأن كانوا موالين للنظام السابق الى جانب بروز دور القوى التقليدية في المجتمع بعد التغيير وخاصة دور رجال الدين وزعماء العشائر في الداخل والذي كان على حساب دور مثقفي الداخل في المرحلة الحالية ..

اما بخصوص الموقف من نوع الحكومة في عراق المستقبل فالخلاف في وجهات النظر في هذا المجال لايرتكز على قاعدة عراقيي الداخل و عراقيي المنفى بل يرتكز على الخلافات الايديولوجية والسياسية ..

وعلى كل حال فان تطورات الاوضاع في العراق وتصاعد وتيرة العنف فيه رغم انبثاق جمعية وطنية منتخبة وتشكيل حكومة عراقية انتقالية حصلت على ثقة الجمعية ، جعل من قضية الوحدة الوطنية ليس مجرد هدف او شعار سياسي بل جعل منها حاجة حقيقية وضرورية لبناء عراق جديد . وتحقيق هذه الوحدة الوطنية بحاجة الى خطوات عملية ترتكز الى ارادة توافق وطني من مختلف مكونات الشعب العراقي.

وفي اطار جهود الجمعية لانهاء النزاع شكلت لجنة من بين لجانها الدائمة بأسم لجنة الحوار والعلاقات الوطنية ضمت 9 من نواب الجمعية الوطنية من مختلف القوى الممثلة في الجمعية ، لكن اللافت للنظر ان اغلب اعضاء هذه اللجنة ليسوا من الشخصيات القيادية البارزة في الجمعية الوطنية وذلك قد لايجعل تعليق الامال على هذه اللجنة كبيراً في موضوع حيوي وخطير هو وضع حد للنزاع في العراق ..

" الجمعية الوطنية وصياغة الدستور الدائم "

سبقت الإشارة الى ان بنود قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية كانت تتسم بالعمومية وعدم التفصيل وينسحب ذلك ايضاً على عملية صياغة الدستور الدائم حيث افتقر هذا القانون الى توصيف دقيق وواضح عن الاجزاء المهمة لهذه العملية .. فقد اكتفى القانون المذكور بالنسبة لموضوع الدستور بما يأتي :-

(1) تمتلك الجمعية الوطنية سلطة التشريع (Legislature) خلال المرحلة الانتقالية وكذلك تعمل كجمعية تأسيسية (Constituent Assembly) .

(2) تقوم الجمعية الوطنية بصياغة الدستور الدائم بتاريخ لايتعدى الخامس عشر من آب (اغسطس) 2005 .

ومع ذلك فان قانون ادارة الدولة لم يحدد القواعد المرشدة لعمل الجمعية الوطنية فيما يتعلق بصياغة الدستور الدائم اجراءات كتابة الدستور (Procedures) وقواعد التصويت التي تصادق الجمعية الوطنية بموجبها على مشروع الدستور الدائم .

ودعى قانون ادارة الدولة الى ادارة مناقشات حول الدستور الدائم من خلال تنظيم اجتماعات وندوات وتشجيع اوسع اشكال تبادل الآراء حول مضامين وآليات وسبل بلوغ هذه المهمة الهادفة الى تحقيق المشاركة الواسعة للمواطنين في هذه العملية ورفع مستوى الادراك العام بأهميتها (32) .

كما وينص قرار مجلس الامن رقم 1546 الصادر في 8 حزيران (يونيو) 2004 على ان الممثل العام للامم المتحدة (وهو السيد اشرف قاضي) وبعثة المساعدة للعراق والتابعة للامم المتحدة مكلفان "بناءً على طلب من الحكومة العراقية " بتشجيع الحوار الوطني وتحقيق اجماع على صياغة دستور وطني من جانب الشعب العراقي . ولقد تولى ممثل الامين العام وبعثة المساعدة للعراق التابعة للامم المتحدة مشارواتهما مع ممثلي القوى والاحزاب والجماعات والشخصيات العراقية بهذا الشأن . وفي لقاء لنا معه ضم عدداً من اساتذة كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد في اطار المشاورات هذه ، اوضح السيد اشرف قاضي ممثل الامين العام للامم المتحدة بأن دور الامم المتحدة في مسألة اعداد الدستور الدائم للعراق يتمثل في مهمتين : الاولى تقديم العون والمساعدة الفنية لكتابة هذا الدستور والمهمة الثانية هو مساعدة الجمعية الوطنية العراقية في تحقيق التوافق الوطني في هذه العملية (33) .

وتكتسب قضية صياغة دستور دائم جديد من قبل الجمعية الوطنية اهمية كبيرة في هذه المرحلة فهذا الدستور سيحدد شكل الدولة العراقية ونظام الحكم فيها وسيثبت حقوق المواطن والشعب والعلاقة بين الشعب و الدولة . كما ان عملية كتابة الدستور تقدم فرصة حيوية لبلورة رؤية وطنية موحدة لمستقبل البلاد . وفي بلد يشهد تفاقماً في العنف والنزاع فان صياغة دستور جديد يمكن ان يسهم في تحقيق السلام والاستقرار .. كما تكشف عملية كتابة الدستور الصراع الحقيقي من اجل السلطة لذا فان من الضروري ان تثق جميع الاطراف بصحة عملية وضع الدستور ويجب ان تكون هناك موافقة وطنية واسعة على العملية الدستورية لان هذه العملية تنطوي على تحديات كبيرة وممارسة حساسة تتعلق بها الحقوق والمصالح المستقبلية لجميع المنظمات في المجتمع والتي غالباً ما تكون متعارضة . وغالباً ما يؤثر التوجس والشكوك من جانب الفصائل السياسية والعرقية والامنية المتنافسة او انواع اخرى من الفصائل على النقاش .. (34).

وفي حين اغفل قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية مسألة آلية صياغة الدستور الدائم الا انه من ناحية اخرى حدد مجموعة من المبادئ الاساسية التي يجب ان تحكم العملية الدستورية واعتمادها في الدستور . ومن هذه المبادئ ما هو يحظى برضى جميع العراقيين كأحترام حقوق الانسان وحمايتها في حين ان مبادئ اخرى كالفدرالية وعلاقة الدين بالدولة على سبيل المثال هي قضايا لازالت موضع اختلاف بين القوى السياسية والاجتماعية العراقية .

ومن المحتمل ان تواجه الجمعية الوطنية تحديات وصعوبات عديدة في اعداد الدستور الدائم . اذ لايقاس نجاح مهمتها في اعداد هذا الدستور بل ايضاً بمضمون وبالطريقة التي سيصدر بها هذا الدستور وكيف سيتم تبنيه . فهذه العملية يمكن ان تخضع لتأثيرات القوى السياسية المهيمنة داخل الجمعية او ان تكون العملية خاضعة لتأثيرات اجنبية كما يمكن ان تكون العملية قاصرة على نخبة او ان تكون ثمرة جهود مرتكزة الى مشاركة واسعة حيث يكون للشعب العراقي اتصال كاف لعملية كتابة الدستور . وعليه فان التحدي الاكبر امام الجمعية الوطنية هو النجاح في تأمين عملية شفافة تشاركية وشاملة لصياغة الدستور الدائم وهذا يتطلب مشاركة وطنية لممثلي جميع مكونات الشعب العراقي والتيارات والقوى السياسية ومشاركة من مناطق العراق

كافة لكي يكون هذا الدستور مقبولاً من كل العراقيين . فالتجارب قد اثبتت ان مشاركة المواطنين على اوسع نطاق في وضع دستائيرهم وقوانينهم ضمان اكيد لاحترامها . وفي اطار ضرورة تحقيق المشاركة الواسعة تأتي اهمية اشراك مؤسسات المجتمع المدني بأسلوب مناسب تحدده الجمعية الوطنية في عملية صياغة الدستور . كما ينبغي تنظيم حملات توعية عامة بمبادرات من شأنها ان تعرف الجمعية الوطنية على وجهات نظر المواطنين واهتماماتهم الرئيسية في الدستور المرتقب فكل هذه ستتعرض ايجابياً عند الاستفتاء على الدستور في الخامس عشر من آب (اغسطس) 2005 فضلاً عن انه سيسهم في تحقيق تراكم للممارسات الديمقراطية في اطار تجربة العراق الفتية .

ان قيام الجمعية الوطنية بمبادرات موازية لدورها في اعداد الدستور من خلال تنشيط الحوار بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية العراقية ومؤسسات المجتمع المدني حول مبادئ الدستور الجديد وآليات اعداده وخلق مناخ ملائم للتعاون بين اطراف العملية السياسية في العراق كل ذلك من شأنه خلق قاعدة صلبة من الثقة والالتزام السياسي والنضوج الفكري اللازمة لصياغة دستور دائم .

وعلى الصعيد العملي فان امام الجمعية الوطنية الكثير من الافكار والمقترحات العملية كتشكيل لجنة دستورية او هيئة فنية تضم اعضاء من الجمعية الوطنية واطراف العملية السياسية والمؤسسات المجتمعية وبعض خبراء القانون الدستوري والحقوقيين والعلوم السياسية والاعلام وتكنولوجيا المعلومات . وهناك من يقترح بهدف تحقيق التوافق الوطني في عملية اعداد الدستور تشكيل لجنة تحضيرية تضم ممثلي الاطراف السياسية والجماعات القومية او الدينية والاثنية والنساء تتولى وضع افكار وقواعد عامة مرشدة للجمعية الوطنية في اعداد الدستور اضافة الى الافادة من خبرة الامم المتحدة في هذا الميدان (35) .

ولغرض توفير اتصال كافٍ للشعب بعملية اعداد الدستور فبالامكان الاستفادة من تجارب الدول الاخرى كتجربة جنوب افريقيا ، لتحقيق مشاوره الجمهور العراقي بالاطلاع على افكار المواطنين مباشرة عبر رسائل يوجهونها للجمعية الوطنية او اللجنة الدستورية المختصة او عبر المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاكاديمية والنقابات والاعلام . وطبيعي ان عملية المشاورة هذه يجب ان يرافقها حملات تثقيف وتوعية بالعملية الدستورية للجماهير وذلك يتطلب وقتاً لاتستطيع الجزم بان الجدول الزمني المحدد للجمعية الوطنية في اعداد الدستور سيكون كافياً رغم امكانية تمديد هذه المدة لسنة اشهر اخرى .

وبسبب مقاطعة أو عدم الاشتراك في الانتخابات من اغلب سكان المناطق السنية في العراق فمن الضروري اشراك ممثلي هذه المناطق بشكل مناسب في اللجان التحضيرية او الفنية لاعداد الدستور والذي يجب ان لا يتخذ طابعاً حزبياً او سياسياً محدداً . ومن المفضل ان تكون الجمعية الوطنية هي صاحبة المبادرة لاشراك هذه القطاعات من السكان والتواصل مع القوى والاحزاب والجماعات التي قاطعت الانتخابات أو طالبت بتأجيلها أو لم يوفقها الحظ في الحصول على مقاعد في البرلمان . ويمكن ان تستعين الجمعية الوطنية بممثل الامين العام للامم المتحدة في تحقيق هذه المشاركة لاطمننان مختلف العراقيين الى دور المنظمة الدولية في العراق . ومن الملاحظ ان عدد من الذين تم استطلاع ارائهم في الاستبيان المعد لدراستنا يرون ان الجمعية الوطنية هي التي يجب ان تضطلع بالدور الاكبر لوضع الدستور الدائم وفق قانون ادارة الدولة ، لكنهم اكدوا على اهمية الافتتاح على القوى الموجودة خارج الجمعية . واثار البعض الاخر منهم مسألة النص الوارد في قانون ادارة الدولة بشأن حق اعتراض ثلثي سكان ثلاث محافظات او اكثر على الدستور الدائم في الاستفتاء . واثاروا الى ان ذلك سيشكل قيلاً على عمل الجمعية الوطنية وجهودها في اعداد الدستور واقتروا قيام الجمعية الوطنية باعادة النظر في هذا النص .

هذا وقد تم تشكيل لجنة صياغة الدستور من قبل الجمعية الوطنية يوم 2005/5/10 من (55) عضواً (28) نائباً عن لائحة الائتلاف العراقي الموحد (التي حصلت على الاغلبية في الجمعية) 15 نائباً عن قائمة التحالف الكردستاني 8 نواب عن القائمة العراقية (قائمة الدكتور اياد علاوي) اربعة نواب من بقية مكونات الشعب العراقي منهم حميد مجيد موسى (الامين العام للحزب الشيوعي العراقي) ويونادم كنا عن الاقلية المسيحية وكامران بيك عن الطائفة الايزيدية وانتخب لرئاسة اللجنة الدكتور همام حمودي من قائمة الائتلاف العراقي الموحد . وبعد انتخاب لجنة الصياغة هذه ادلى السيد حسين الشهرستاني نائب رئيس الجمعية الوطنية (من قائمة الائتلاف العراقي الموحد) بتصريح قال فيه "ان العملية الدستورية لا تقتصر على هذه اللجنة فالمطلوب من كل الشعب العراقي والمنظمات الطلابية والعمالية والفلاحية والنسائية والجامعية وكل مكونات الشعب العراقي ان تساهم في هذه العملية الدستورية . ودعى الشهرستاني الذي يعد من ابرز نواب الائتلاف العراقي الموحد اعضاء لجنة الدستور الى عقد ندوات ولقاءات مع الشعب العراقي والتوجه الى كافة المحافظات

العراقية لمناقشة الافكار التي يرغب العراقيون ايجادها في دستورهم . كما دعى الشهرستاني الاطراف التي لم تشارك في الانتخابات الى المبادرة والمشاركة في هذا الواجب الوطني وان تعرض وجهات نظرها في الدستور الذي ترغب به . وخلص الى القول امل ان يكون هناك في اخر المطاف توافق بين جميع مكونات الشعب العراقي على هذا الدستور الذي ستذكره الاجيال العراقية القادمة حسب قوله (36) .

ان عملية المشاورات بشأن الدستور تجري بمبادرة من القوى الرئيسية في الجمعية الوطنية خاصة قائمة الائتلاف العراقي الموحد ولانحة التحالف الكردستاني والقائمة العراقية (قائمة د.اياد علاوي) وقائمة عراقيون (قائمة غازي عجيل الياور) ومن الحكومة الجديدة الانتقالية التي يرأسها الدكتور ابراهيم الجعفري . وجرى المشاورات مع الحزب الاسلامي العراقي وكتلة مجلس الحوار الوطني العراقي (وهي قوى سنيه) ومع قوى اخرى كالجماعات والاحزاب القومية (مثل الحركة الاشتراكية العربية التي يرأسها عبد الاله النصراوي) وحزب الوحدة الذي يرأسه مبدر الويس ومع كتلة الديمقراطيين المستقلين (د.عدنان الباجه جي) لاشراكها في عملية كتابة الدستور ويتم التركيز في هذه المشاورات على اشراك العرب السنة في لجنة صياغة الدستور وبالفعل فقد اصبحت لجنة صياغة الدستور تضم اليوم 71 عضواً بعد اضافة 15 شخصية اليها من العرب السنة وعضواً من طائفة الصابئة المندائيين .

هذا وقد اعلن تشكيل كتلة سياسي يضم جميع القوى السنيه في 20 ايار 2005 اعلن عنه د.عدنان الدليمي رئيس ديوان الوقف السني في المؤتمر العام الثاني لاهل السنة وضم 100 شخصية . وذكر ان هذا التكتل تشارك فيه جمهرة من اطرافهم وجماعاتهم من اسلاميين وعلمانيين وممثلين عن العشائر ومستقلين وضباط متقاعدين واساتذة جامعيين .. وفي حديث له مع جريدة الصباح في 2005/5/22 قال د.عدنان الدليمي ان هدف هذا التكتل هو لملمة صفوف القوى السنيه من اجل اتخاذ موقف موحد او تكوين مرجعية سنيه تأخذ على عاتقها مسؤولية تمثيل السنة في العملية السياسية للمدة المقبلة بعد ان قاطعها السنة في المدة الماضية وهذا ما ادى ، حسب قوله ، الى تهميش دورهم وحضورهم السياسي في التشكيلات السياسية والبرلمانية . وقال الدليمي في تصريحه ان نتائج الانتخابات الماضية احدثت انقلاباً كبيراً في التفكير السياسي عند جماهير اهل السنة لذا نرى من الضروري المشاركة في العملية السياسية والاستحقاقات القادمة لاسيما كتابة الدستور للحفاظ على هوية العراق ووحدته واستقلاله وسيادته ومن ثم الحفاظ على وجود اهل السنة ، داعياً جميع اهل السنة في العراق سواء كانوا عرباً أم كرداً أم تركماناً الى الاجتماع في كلمة واحدة لتكون اساساً صلباً للوحدة العراقية الشاملة .

ان هذه المبادرات تبعث على التفاؤل بشأن سير العملية الدستورية في العراق اذا ما استمر زخمها وتبعثها مبادرات اخرى من جانب الحكومة والقوى الرئيسية في الجمعية الوطنية وبالشكل الذي يضمن مشاركة كافة القوى العراقية في هذه العملية ..

اما بشأن الاليات لكتابة الدستور فأضافة الى تشكيل لجنة لصياغة الدستور ومحاولة توسيعها لضم كافة الاطراف العراقية فان الاتجاه السائد في الجمعية الوطنية وحسب ما اعلنته مريم الرئيس عضواً للجمعية الوطنية ولجنة صياغة الدستور في تصريح لها لقناة الحرة يوم الجمعة 2005/5/27 ، هو تشكيل لجان فرعية متعددة تتولى تشكيلها لجنة صياغة الدستور وسوف تقوم احدى هذه اللجان بوضع المبادئ العامة للدستور الجديد ويتم الانطلاق منها لكتابة تفصيلات مشروع الدستور الجديد واعلن الدكتور همام حمودي رئيس لجنة كتابة الدستور يوم الثلاثاء 5 تموز (يوليو) 2005 ان لجان كتابة الدستور انجزت كتابة 80% من مهامها وتشكيل مراكز في المحافظات لقانونيين للتباحث بشأن الدستور وتوزيع مليون استمارة في مختلف محافظات العراق كتب فيها ماذا تريد من الدستور مضيفاً ان اجتماعات تجري بين لجنة كتابة الدستور ومختلف الكيانات السياسية والشخصيات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني الهدف منها مشاركة جميع شرائح المجتمع العراقي في كتابة الدستور (37) ..

وفي كل الاحوال ومهما ارتكزت الجمعية الوطنية العراقية على اسس من الشرعية والتمثيل لانتباقتها من خلال انتخابات ، فان متطلبات التوافق الوطني وبناء مستقبل العراق السياسي تجعل من اشراك كافة فروع العملية السياسية ومكونات الشعب العراقي في وضع الدستور الدائم قضية لا مناص منها ، بالرغم من ان الاختيار السيادي ، كما يقول اشرف قاضي الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في العراق ، هو للجمعية الوطنية العراقية وهذا الاختيار هو الذي سيقدر حسب رأيه ، شكل وضع الدستور العراقي ، ومن الذي سيشارك في اعداد هذا الدستور .(38)

"دور الجمعية الوطنية في تجنب الصراع وحل النزاع: الدروس والتوقعات"

لم يتسن للجمعية الوطنية عقد اجتماعها الاول منذ الانتخابات الابدع شهرين من ذلك . حيث اجتمعت في الثلاثين من آذار (مارس) 2005 وانتخت رئيساً لها في الثالث من نيسان (ابريل) 2005 وتلتها بانتخاب مجلس الرئاسة العراقي (رئيس الجمهورية ونائيه) في الخامس من نيسان (ابريل) 2005 .. اما تشكيل الحكومة الانتقالية ومنحها الثقة من قبل الجمعية فانه لم يتحقق الا في الثامن والعشرين من نيسان (ابريل) 2005 ... وتعود اسباب ذلك الى عدم اتفاق الكتل البرلمانية الرئيسية على مرشحين للمناصب السالفة الذكر يضمن نوعاً من التوافق الوطني وينطبق الامر كذلك على تأخر تشكيل حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري التي اريد لها ان تكون حكومة توافق ومشاركة واسعة .

وبالرغم من ان ماحققته الجمعية يندرج دون شك حتى الان ضمن اجندة العملية السياسية الا ان الجمعية الوطنية لم تنهي مهمتها الرئيسية وهي اعداد دستور دائم للبلاد وهي مهمة تتصل اتصالاً وثيقاً بتحقيق الاستقرار وبناء مستقبل العراق . ومن المبكر الان استخلاص الدروس والتوقعات بشأن دور الجمعية الوطنية في تجنب الصراع وهي في بداية عملها لكن بالامكان الخروج ببعض التوقعات الاولية .. والملاحظة الاولى هو ان العديد من المحللين والمراقبين يرون ان دور الجمعية الوطنية في تجنب الصراع في العراق سيتوقف على قدرتها في النهوض بالمهام الموكولة لها وفق قانون ادارة الدولة وفي الحصول على ثقة العراقيين بدورها كمؤسسة تشريعية تتمتع بالشرعية وتمثل الشعب العراقي كله بغض النظر عن ملاسبات انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 ..

واذا كانت جهودها في تشكيل مجلس الرئاسة والحكومة لم تخلو من صعوبات فان دورها في توفير الاستقرار من خلال دعم جهود الحكومة الانتقالية لاستكمال بناء مؤسسات الدولة واجهزتها وخاصة تلك التي ينبغي ان تقوم بدور لتحقيق الامن وايقاف دورة العنف ، سوف يتوقف على مدى قدرتها على ان تكون منبراً للحوار الوطني وتجاوز الانقسامات القومية والمذهبية والاثنية والمصالح الحزبية . كما ان دور الجمعية الوطنية اليوم يمثل اول اختبار جدي لمبدأ تداول السلطة في العراق بشكل سلمي ومنذ عقود طويلة .. واذا ما اثبتت الجمعية الوطنية بانها الضامنة للاحتكام الى صناديق الاقتراع واسدال الستار نهائياً على الانقلابات العسكرية واللجوء الى القوة في السيطرة على السلطة في العراق ، فان دورها هذا سوف يسهم في تحقيق الامن والاستقرار وتجنب النزاعات التي يعود قسم منها الى سياسات الاقصاء والابعاد التي عانت منها بعض فئات الشعب العراقي .. ان معاناة العراقيين من انظمة شمولية وقمعية لسنين طويلة سيمح الجمعية الوطنية ، كمؤسسة منتخبة ، فرصة في مراقبة السلطة التنفيذية (الحكومة) التي يجب ان تتمتع بثقة هذه الجمعية مما يزيد الامال في تجنب الانحرافات السلطوية التي تعد من اهم اسباب النزاع في العراق .

ويربط بعض المراقبين بين مستقبل دور الجمعية في تجنب الصراع وحل النزاع وبين قدرتها على انجاز دستور دائم يحقق التوازن بين حقوق ومكونات الشعب العراقي وبالتالي حماية الوحدة الوطنية . ان قدرة العراقيين على اعتماد الانتخابات الحرة الدورية المباشرة كآلية لتداول السلطة يستند الى مدى نجاح الجمعية الوطنية في ترسيخ قيم الحوار والتسامح واحترام الرأي الاخر والتي بدورها من شأنها تقليص فرص العنف واندلاع النزاعات بشكل تدريجي بقدر ما تترسخ هذه القيم والممارسات الديمقراطية في الحياة السياسية العراقية. ونجاح الجمعية الوطنية في مهامها التأسيسية اليوم سوف يشكل اساساً لانطلاق دورها في المستقبل .

ويشير بعض المحللين الى ان الجدول الزمني المحدد للجمعية الوطنية ، وهي قبل كل شئ جمعية تأسيسية محددة المهام وفي مقدمة ذلك اعداد دستور دائم، قد لايتيح لها انجاز الكثير من الامور حتى لو تم التمديد لها لسة اشهر اخرى .. ورغم ذلك فان البعض لا يخفي تفاؤله بدور الجمعية الوطنية مشروطاً باخذها زمام المبادرة في طرح حلول سياسية سريعة وجذرية للنزاع والعنف وتشخيص الاختلالات الرئيسية في الحالة العراقية والانحياز للشعب وهمومه ، وذلك ما سيؤثر على مجمل الحركة السياسية العراقية كما يرى بعض الذين تم استطلاع ارائهم من اعضاء الجمعية الوطنية نفسها من خلال استبياناتنا .

ومع كل مشاعر التفاؤل هذه بدور الجمعية الوطنية في تجنب الصراع وحل النزاع فان مخاوف عديدة تثار امام قدرة هذه الجمعية على القيام بدور فعال في هذه المرحلة من بينها التركيب الحالي لاعضاء الجمعية الذي هو بنظر البعض ليس تركيباً متوازناً بسبب غياب اطراف عراقية عنه . لذلك فان التوقعات تشير الى ان قاعدة التوافق في عمل الجمعية الوطنية ستكون نتائجها افضل من قاعدة الاغلبية .

ان الجمعية الوطنية العراقية هي مؤسسة فتيه لكنها يمكن ان تكون واعدة اذا ما توفرت لها الظروف والوسائل المناسبة ودعمت جهودها في تجنب الصراع وانهاء النزاع في العراق بجهود الفاعلين السياسيين الاخرين على الساحة العراقية ، فضلاً عن تعاون دولي واقليمي اصبح الجميع يدرك اهميته اليوم.

" دور المجتمع الدولي في دعم مهام الجمعية الوطنية وقدراتها "

يعد وضع دستور دائم لأية دولة هو دون شك عملية ينبغي ان تكون سيادية ومستقلة وهي بالنسبة للعراق اليوم يجب ان تكون كذلك ويتولاها كل العراقيون بأنفسهم لكي يكون هذا الدستور ثمرة لجهودهم . لكن الاستفادة من خبرة الامم المتحدة في بناء الديمقراطية والحكم الصالح وفي انهاء وحل النزاعات ، بالنظر لما تتمتع به المنظمة الدولية من امكانيات وخبرات في ذلك ، هي مسألة في غاية الاهمية بالنسبة للعراقيين اليوم . فهناك اجماع منهم بمختلف انتماياتهم الاجتماعية والسياسية على قيام الامم المتحدة بدور في العملية السياسية والدستورية في العراق لتقنتهم بان المنظمة الدولية ستقوم بذلك لمصلحة الشعب العراقي فضلاً عن ان دور الامم المتحدة سيمثل ثقلأ موازناً للوجود الاجنبي في هذه المرحلة الحرجة . ومما يبعث على التفاؤل بدور فاعل للامم المتحدة هو اهتمامها المبكر بالقضية العراقية بعيد سقوط النظام السابق في 9 نيسان (ابريل) 2003 . اذ صدر قرار مجلس الامن رقم 1483 في 22 مائس (مايو) 2003 ليؤكد في ديباجته على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية . كما اكد تقرير الامين العام للامم المتحدة المقدم في 17 تموز (يوليو) 2003 عملاً بالفقرة (24) من هذا القرار على ان العراقيون هم وحدهم الذين سينهضون بالعملية الدستورية ، وان الانتخابات هي التي ستحدد من سيشترك في هذه العملية الدستورية . وصدر قرار مجلس الامن المرقم 1511 في 26 تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 ليؤكد في ديباجته على "حق العراق في ان يقرر بحرية مستقبله السياسي وعلى ضرورة التعجيل بحلول اليوم الذي يتولى فيه العراقيون حكم انفسهم بأنفسهم" . ثم صدر قرار مجلس الامن المرقم 1546 في 8 حزيران (يونيو) 2004 والذي اشار الى ان الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة وبعثة المساعدة التابعة للامم المتحدة في العراق والتي انشئت في 14 آب (اغسطس) 2003 ، وبناءً على طلب الحكومة العراقية سيتوليان تشجيع الحوار الوطني وتحقيق اجماع على صياغة دستور وطني من جانب الشعب العراقي . وكذلك قرار مجلس الامن المرقم 1557 في 12 آب (اغسطس) 2004 والذي اكد على ان الامم المتحدة ينبغي ان تؤدي دوراً رئيسياً في مساعدة الشعب العراقي في تكوين المؤسسات اللازمة للحكم التمثيلي .

وفي لقاء نظمه مركز التنمية والحوار الدولي ببغداد في 22 نيسان (ابريل) 2005 مع السيد اشرف قاضي الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة وبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق قال المبعوث الدولي ان افضل دستور للعراق هو الذي سيقرره الشعب العراقي وان دور الامم المتحدة في اعداد الدستور يتضمن تقديم النص والمشورة وسوف نقدم تجارب الدول الاخرى التي مرت بأوضاع وظروف مشابهة للعراق وان الجمعية الوطنية هي التي ستختار أي التجارب التي تناسب العراق . فوضع الدستور هو عملية سيادية تتولاها الجمعية الوطنية العراقية وهي التي ستحدد شكل وآليات اعداد هذا الدستور ومن الذي سيشترك في اعداده . (39) .

وفي هذا اللقاء ذكر السيد مانديان (وهو خبير هندي عضو في الفريق السياسي والمختص بصياغة الدساتير ضمن بعثة الامم المتحدة في العراق) ان الامم المتحدة منذ شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 تفكر في الطريقة التي يمكن فيها المساعدة لوضع الدستور العراقي الدائم إذا طلبت الحكومة العراقية منها ذلك . واوضح ان مجالات المساعدة هذه تشمل مجالات اربعة هي :-

- 1) تحقيق مشاركة شاملة للمجموعات والاحزاب التي ظلت خارج العملية الانتخابية أو تشعر بانها خارج العملية السياسية وقد بدأ الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة مشاوراته فعلاً وهذا يمثل اهم مجالات المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة .
- 2) توفير الخبرة الدولية .
- 3) تقديم الدعم في مجالات التدريب والتنظيم .
- 4) توفير الموارد المالية لدعم كل هذه العملية .

واشار "فلك هيسون" عضو بعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق والخبير في صياغة دستور جنوب افريقيا الى ان الامم المتحدة ستضع امام العراقيين خيارات وتجارب دستورية وتوفر لهم الخبرات الدولية في مجال اعداد دستور . وذكر انه حينما بدأت جنوب افريقيا في اعداد دستور ديمقراطي قيل لنا ان جنوب افريقيا سوف لن تنجح في ذلك الا بعد مائة عام لكن ذلك قد تحقق فعلاً في جنوب افريقيا ولذا فان بإمكان العراق ان يحقق ذلك ايضاً . وقال الخبير المذكور ان مقترحات وضع دستور دائم في العراق يجب ان تأتي اولاً من العراقيين انفسهم لانهم اصحاب الشأن لكن بالامكان ان تساعد في ايجاد الحلول ونستمع للخبراء الدوليين (40) . ويبدو لنا ان اعضاء بعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق اكثر ميلاً للاستفادة من تجربة دولة جنوب افريقيا في وضع الدستور العراقي اكثر من اية تجربة اخرى لتشابه اوضاع العراق بالاوضاع التي عرفتھا تلك الدولة من جوانب عديدة حسب رأيهم .

وهكذا يتضح لنا ان المجتمع الدولي يمكن ان يقوم بدور اساسي ومفيد في اعداد الدستور . ويرى البعض ان هذا الدور قد يكون في بعض الاحيان حاسماً لنجاح العملية . فبعض برامج التثقيف الجماهيري والمشاورة الفنية لا يمكن تنفيذها دون اسهام في الموارد من المجتمع الدولي . فقد كان خبراء القانون الدستوري الدولي مورداً بشرياً قيماً للسكان المحليين الذين بلوروا وصاغوا الدساتير .. وبديهي ان دور الخبراء الاجانب ومنهم الخبراء الدوليين كان بناءً للغاية عندما كانوا مرجعاً محايداً يقدم التوصية الى الاطراف المحلية بتوضيح ايجابيات وسلبيات قضايا جوهرية معينة . ولذا فان الذين ينظمون عملية صنع الدستور العراقي سيستفيدون اكثر بالاستعانة بمستشارين محايدين للقائمين على صياغة الدستور في الجمعية الوطنية وان من المفيد ان يطلعوا على نجاحات واخفاقات بلدان اخرى بشأن نقاط شكلية وموضوعية .. (41) وكما اشرنا فان العراقيين اكثر ثقة بخبرات الامم المتحدة في وضع دستورهم الدائم بدعم الجمعية الوطنية من ميلهم لخبرات دول معينة خوفاً من تدخل قوى خارجية في العملية الدستورية .. ومن الضروري الاشارة الى ان قيام الجمعية الوطنية العراقية بأعداد دستور وفي اطار عملية توافق وطني دون ان يكون للكثير من اعضاء هذه الجمعية سابق خبرة دستورية يجعل الاستفادة من الدعم والخبرة الدولية عامة وبعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق خاصة امر ضروري و ذو فوائد جمة للعراقيين في هذه المرحلة . ومع كل ذلك فان تطلع العراقيين الى دعم دولي من الامم المتحدة لقيام الجمعية الوطنية بمهامها في اعداد الدستور العراقي الدائم لاينفي وجود مشاعر احباط كامنة لدى الكثير منهم تجاه ما قامت به الامم المتحدة في العراق منذ التاسع من نيسان (ابريل) 2003 وحتى الان سواء في انتهاء الصراع او في دفع العملية السياسية فيه والذي لازال بنظرهم دون المستوى الذي يطمحون اليه او الذي توقعه العراقيون .. وعسى ان يكون انبثاق الجمعية الوطنية وعملية اعداد دستور دائم للبلاد فرصة للامم المتحدة تحقق فيها نقله نوعية في جهودها ودورها المرتقب .

" توصيات ملاحظات ختامية "

ان اية توصيات بشأن دور الجمعية الوطنية الانتقالية في المرحلة الحالية أو فيما يتصل بدور البرلمان في العراق مستقبلاً يجب ان تأخذ بعين الاعتبار امرين اساسيين هما : طبيعة التكوين السياسي والاجتماعي في العراق وتحقيق توازن بين متطلبات وحدة الدولة العراقية كأحد مرتكزات وضمانات الوحدة الوطنية وبين آمال وتطلعات مكونات الشعب العراقي واقليته المختلفة كمستلزمات اساسية لانتهاء النزاع في العراق واقامة السلم الاهلي فيه . وانطلاقاً من ذلك فان التوصيات التي خلصت بها دراستنا هذه تتمثل بالاتي :-

أولاً :- ان وضع دستور دائم للعراق يجب ان يرافقه قيام الجمعية الوطنية بتنظيم ورعاية مشاورات وحوارات تشمل كافة مكونات الشعب العراقي وقواه السياسية لتحقيق المصالحة الوطنية وضمن مشاركة الجميع في اعداد دستور وبالصيغ التي تناسب ذلك . وبإمكان الجمعية الوطنية ان تأخذ المبادرة لعقد مؤتمر وطني بالتعاون مع الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة ، بهدف خلق الظروف المناسبة للعملية الدستورية وانهاء العنف وحل النزاع .

ثانياً :- قيام الجمعية الوطنية بأعداد الوسائل الكفيلة بتحقيق المشاركة العامة وليس في عملية اعداد الدستور فحسب وانما في الاستفتاء الشعبي عليه في الموعد المقرر لذلك لان هذا الجهد يمكن ان يكون ركيزة اساسية في ارساء شرعية العملية وتغذية الحوار الوطني وبلورة رؤية مشتركة لمستقبل العراق وبالتالي تحقيق ضمان للالتزام بدستور الدولة الجديد مما ينتج عنه استقرار اكبر للنظام السياسي الذي يرسيه الدستور العراقي الدائم .

ثالثاً :- على الجمعية الوطنية ان تثبت خلال هذه المرحلة ، أخذة بالحسبان ملايسات انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 وبشكل خاص عدم مشاركة جزء لا يستهان به من الشعب العراقي فيها ، انها تعمل من اجل مصالح كل الشعب العراقي بكافة مكوناته وفناته لكسبها في المشاركة في عملية اعداد الدستور والاستفتاء عليه وضمن مشاركة اوسع في الانتخابات القادمة لاقامة حكومة دائمة في الخامس عشر من كانون الاول (ديسمبر) 2005 .

رابعاً :- ان ضمان المشاركة العامة في العملية السياسية وفي اطار من التوافق الوطني لا يتحقق من خلال عمل الجمعية الوطنية على اشراك الاحزاب والقوى الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني فحسب بل ايضاً اشراك اكبر عدد من المواطنين وبشكل مباشر في ذلك من خلال دعوتهم الى مخاطبة الجمعية مباشرة او مخاطبة اللجنة المكلفة بوضع الدستور برسائل تتضمن مقترحاتهم وارايمهم بكل ما يجب ان يتضمنه الدستور ، وقضايا انتهاء النزاع في العراق وبالامكان الاستفادة من تجارب لدول اخرى في ذلك كتجربة جنوب افريقيا والنيبال اذ كانت مشاركة المواطنين ذات فوائد جمه للمشرعين في هاتين الدولتين عند اعداد دستوريهما .

خامساً :- ان تعمل الجمعية الوطنية على ان يتضمن الدستور العراقي الدائم إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي يحقق المساواة بين ابناء العراق ويحترم التعددية الثقافية واعتبارها عاملاً اساسياً في بناء الوحدة الوطنية وضمن حقوق الانسان والجماعات كافة بشكل يعكس المعايير المعتمدة عالمياً لذلك كأحد ضمانات تحقيق الاستقرار وحل النزاع في العراق .

سادساً :- ان تحرص الجمعية الوطنية على ان الدستور العراقي الدائم لا يضمن حقوق ومعطيات مكونات الشعب العراقي واقلياته فحسب بل وترسيخ هذه الحقوق والمعطيات وضمن عدم المساس بها دستورياً في المستقبل كتعديل الدستور بالشكل الذي يضر بحقوق هذه المكونات والاقليات والعمل على منحها الامان والثقة مما يسهم في انتهاء النزاع واقامة السلم .

سابعاً :- ان تسعى الجمعية الوطنية بالتعاون مع الحكومة الانتقالية بشكل حثيث وجاد على وضع جدول زمني لانسحاب القوات الاجنبية في العراق وانهاء الاحتلال واستعادة العراق لسيادته ، ذلك ان استمرار بقاء القوات الاجنبية في العراق يعد احد مسببات النزاع فيه ، والعمل على احلال القوات العراقية محلها وبأسرع وقت ممكن .

ثامناً :- على الجمعية الوطنية دعم مشاركة المرأة العراقية في العملية السياسية من خلال اشراكها في لجان الحوار الوطني ولجان اعداد الدستور الدائم وان يتم التأكيد على ان تأخذ هذه المشاركة طابعاً نوعياً ذلك ان نسبة الـ 31% التي حصلت عليها المرأة في مقاعد الجمعية الوطنية الحالية رغم انها تمثل نقلة مهمة في دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة العراقية الا ان مشاركتها هذه وبسبب تراكمات وعوامل عديدة رجحت المعايير الكمية على المعايير النوعية في تمثيل واختيار العناصر النسوية في القوائم الانتخابية وبالتالي في عضويتها بالجمعية الوطنية . وفي كل الاحوال فان اعتماد المعايير النوعية في التمثيل والاختيار يجب ان يكون الاساس للرجال والنساء على حد سواء .

تاسعاً :- تنسيق الجهود بين اعضاء الجمعية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والجامعات والاعلام لدعم الحوار الوطني بين مختلف الجماعات العرقية والدينية ولاسيما فيما يتصل بالمخاوف والهواجس لدى كل من هذه الجماعات حول طبيعة النظام السياسي والدستوري المرتقب في العراق وانعكاسات ذلك على حقوقها واوزاعها في ظلها .

عاشرأ :- قيام الجمعية الوطنية بمراقبة سياسة الحكومة الانتقالية وذلك جزء مهم من اختصاصاتها ، ولاسيما في مجال اعادة البناء واستكمال تشكيل مؤسسات الدولة واجهزتها الامنية (الجيش والشرطة وغيرها) وبما يضمن عدم انحياز السياسة الحكومية الى فئات وجماعات أو فصائل معينة أو تشكيلها من فئات وجماعات وفصائل معينة على حساب معايير الكفاءة ومبدأ اشراك كافة العراقيين ومساواتهم في ادارة الشؤون العامة وتقلد الوظائف العامة في البلاد دون تمييز استناداً الى احكام المادة الحادية والعشرين من

الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في العاشر من كانون الاول (ديسمبر) 1948 ، لان ذلك من شأنه خلق اجواء من الثقة والقضاء على مشاعر التهميش والاقصاء وبالتالي توفير بيئة مناسبة لانتهاء النزاع .

حادي عشر :- ان تعمل الجمعية الوطنية والحكومة وكافة اطراف العملية السياسية على ابعاد اية تأثيرات او تدخلات من القوى الاجنبية في جوهر ومسار العملية الدستورية والسياسية في العراق لان هذه التأثيرات او التدخلات تعد من اسباب تفاقم العنف والنزاع الرئيسية والخطيرة .

ثاني عشر :- قيام الجمعية الوطنية بالتعاون والتنسيق مع الحكومة الانتقالية والقوى السياسية المعنية ، بأصدار التشريعات لحل وادماج أو استيعاب الجماعات المسلحة (المليشيات) ونزع السلاح الذي اصبح متداولاً بين المواطنين بشكل خطير منذ التاسع من نيسان 2003 وفرض العقوبات على حيازته واستخدامه بصورة غير قانونية بهدف انتهاء دورة العنف وحل النزاع .

ثالث عشر :- ان تسعى الجمعية الوطنية الى تضمين الدستور الدائم مواد تتعلق بنظام انتخابي يضمن تمثيلاً عادلاً ومتوازناً لكافة مكونات الشعب العراقي وتحقيق تمثيل مناسب للاقلييات او اعداد قانون انتخابي جديد يأخذ بعين الاعتبار الدروس والنتائج التي تترتب على انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 والنظام الانتخابي الذي اعتمد فيها (نظام التمثيل النسبي واعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة) والذي اخذ يثير المزيد من التحفظات لدى كثير من العراقيين بقدر ماعده اخرون النظام الانتخابي الانسب للعراق قبل اجراء انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005.

رابع عشر :- قيام الجمعية الوطنية بالتعاون مع الحكومة الانتقالية بإيجاد حلول سريعة وعادلة لقضايا السجناء والمعتقلين العراقيين (ويعدون بالآلاف) الذين هم تحت سيطرة القوات الاميركية وعدد اقل تحت سيطرة القوات البريطانية ووضعهم تحت سيطرة السلطات العراقية والقضاء العراقي وتوفير الضمانات القانونية العادلة لهم وفق المعايير المعترف بها عالمياً في ميدان حقوق الانسان .

خامس عشر :- دراسة وضع ودور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق في ضوء ادارتها وشرافها على انتخابات الثلاثين من كانون الثاني (يناير) 2005 وتلافي الصعوبات والمأخذ التي اعترت عملها ودعم استقلاليتها عن سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية تمهيداً لاجراء الاستفتاء على الدستور في الخامس عشر من تشرين الاول (اكتوبر) 2005 والانتخابات البرلمانية القادمة المقرر اجراؤها في الخامس عشر من كانون الاول (ديسمبر) 2005 .

سادس عشر :- دعوة المجتمع الدولي ممثلاً بالممثل الخاص للامم المتحدة وبعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق الى تسهيل حصول العراق على معلومات تخص تجربة مختلف الدول الحديثة في اعداد الدستور ، وخاصة في مجال المشاركة العامة وتوفير الموارد والمعاونة الفنية وضمان عدم انحياز الحكومات والمؤسسات الاجنبية الى فصائل سياسية معينة بل تقديم المساعدة المحايدة للجمعية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني في هذا المجال .

سابع عشر :- قيام الامم المتحدة بدور الراعي و الوسيط لتحقيق المصالحة الوطنية والتوافق السياسي في هذه المرحلة وفي اطار العملية الدستورية والسياسية الجارية في العراق بالنظر لما تتمتع به المنظمة الدولية من مصداقية وثقة لدى كافة مكونات وقوى الشعب العراقي .

ثامن عشر :- بهدف تعزيز الهوية الوطنية العراقية وحل النزاعات العرقية والدينية وتحقيق التوافق الوطني فان الاطراف الدولية والاجنبية المعنية بالتعامل مع القضية العراقية ، مدعوة للتعامل مع العراقيين - كشعب واحد لا التعامل معهم كجماعات واثنيات وفئات متعارضة ، ذلك ان تجربة السنتين الماضيتين اثبتت ان التعامل مع العراقيين بهذه الصيغة كان احد اسباب اندلاع العنف وتفاقم النزاع .

تاسع عشر :- من اجل تحقيق الاستقرار في العراق ودول المنطقة من خلال بناء جسور الثقة وعلاقات حسن الجوار ينبغي تقوية العلاقات بين البرلمانيين العراقيين والبرلمانيين في الدول المجاورة للعراق مع التأكيد على ادماج الجمعية الوطنية العراقية في المجتمع البرلماني الاقليمي والدولي بأقامة علاقات التعاون مع الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الاوربي بهدف توثيق الصلات واكتساب وتبادل الخبرة في ميدان العمل البرلماني .

عشرون :- وختاماً واستناداً الى الاتجاه الفعلي القائم اليوم نحو توزيع السلطة من خلال اللامركزية ومنح المحافظات واداراتها ومجالسها صلاحيات واسعة وفي ضوء دعوات الكورد في شمال العراق وانباء عدد من

محافظات الجنوب (كالبصرة والناصرية والعمارة) الى انشاء اقاليم اتحادية (فدرالية) تضمها دولة عراقية اتحادية ، فان شكل ومستقبل البرلمان في العراق سوف يتحدد من خلال شكل وتركيب الدولة العراقية كما سيرسمها الدستور العراقي الدائم الجديد . لذا فقد يكون برلمان عراقي من مجلسين احدهما للنواب والاخر لتمثيل الاقاليم العراقية او انشاء وتقوية دور البرلمانات والمجالس المحلية من الخيارات المطروحة في العراق .

"الهوامش"

- 1) صموئيل كريمير - من الواح سومر - ترجمة طه باقر - مكتبة المثني - بغداد - ص 80-83 .
- 2) د.بهنام ابو الصوف - اقدم وثيقة لحقوق الانسان كانت سومرية - صحيفة حقوق الانسان - العدد الثالث - بغداد (مارس) آذار 1995 - ص 8.
- 3) حسين جميل - الحياة البرلمانية في العراق - منشورات مكتبة المثني - بغداد - 1983 - ص 4-5 .
- 4) حسين جميل - نفس المصدر السابق - ص 14-15.
- 5) Pierre Jean Luizard . La Formation de L'IRAK contemporaine editions du CNRS . Paris . 1991 – p. 490 .
- 6) حسين جميل - المصدر السابق - ص 29 .
- 7) عبد الرزاق الحسني - تاريخ الوزارات العراقية - الطبعة السابعة - الجزء العاشر - دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - 1988 - ص 281 .
- 8) د.رعد ناجي الجدة - التطورات الدستورية في العراق - بيت الحكمة - بغداد - 2004 - ص 170.
- 9) Riyadh Aziz Hadi – L'experience Parlementaire dans La vie Politique Irakienne – These Doctorat d'etat ' Science Politique –Montpellier . 1971 .
للمزيد من التفاصيل
- (*) انظر ملحق رقم (2) .
- (*) انظر ملحق رقم (3) .
- 10) فالح عبد الجبار - عراق ما بعد الحرب - تقرير رقم 108 - صادر عن معهد السلام الاميركي - آب (اغسطس) 2003 - ص 4.
- 11) S/RES/1483/22/5/2003 .
- 12) د.سعد جواد قنديل - دليل الانتخابات - الائتلاف العراقي الموحد - بغداد - 2005 - ص 5.
- 13) معهد السلام الاميركي - العملية الدستورية في العراق - تكوين رؤية لمستقبل البلاد - تقرير رقم 132 - شباط (فبراير) 2005 - ص 3.
- 14) ICG. Governing IRAQ. Report NO. 17. 25 August 2003 . pp.12-20 .
- 15) د.عدنان الباجه جي - قانون ادارة الدولة العراقية - مطبوعات جريدة النهضة - بغداد - 13 آذار (مارس) 2004 ص 3.
- 16) د.نديم عيسى خلف - ملاحظات جوهريّة على قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية - مؤسسة الفضيلة للدراسات والنشر - بغداد 2004 ص 12-13 .
- 17) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات - فترة العراق الانتقالية : على حد السكين . تقرير رقم 27 - نيسان (ابريل) 2004 - ص 30 .
- 18) فالح عبد الجبار - المصدر السابق - ص 14.

- (19) د.نديم عيسى خلف - المصدر السابق ص 1-3 .
- (20) العملية الدستورية في العراق - المصدر السابق - ص 4-6 .
- (21) د.خليل اسماعيل الحديثي - الاحتلال والمقاومة في العراق - دراسة في المشروعية - مركز الخليج للابحاث - دبي 2005 - ص 44.
- 22) IC.G. Governing IRAQ . OP.Cit. pp.12-13.
- 23) S/RES/1546 – 8/6/2004 .
- (24) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق - بغداد - 2004 .
- (*) انظر ملحق رقم (4) للمزيد من التفاصيل .
- (*) انظر ملحق رقم (5) للمزيد من التفاصيل .
- (25) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية - المصدر السابق - ص 16.
- (26) د.رعد الجدة - التشريعات الانتخابية في العراق - مطبعة الخيرات - بغداد 2000 - ص 36-39 و صفحة 204 .
- (27) د.عدنان الباجه جي - المصدر السابق - ص 3.
- (28) نفس المصدر السابق - ص 7 .
- 29) Pierre Jean LUIZARD.OP.CIT. للمزيد من التفاصيل
- 30) David L.phillips. Power –sharing in Iraq . CSR. 6Avril 2005 . council of Foreign – Relations . p.26 .
- (31) المجموعة الدولية لمعالجة الازمات - اكراد العراق - نحو تسوية تاريخية ؟ - التقرير رقم 26 - عمان - بروكسل 2004 - ص 4 وما بعدها .
- (32) د.مهدي الحافظ - صياغة الدستور - (الاطارات والخيارات) محاضرة في المركز العراقي للتنمية والحوار الدولي - بغداد - 15 نيسان (ابريل) 2005 .
- (33) لقاء بالسيد اشرف قاضي ممثل الامين العام للامم المتحدة - بغداد - 23 شباط (فبراير) 2005 .
- (34) العملية الدستورية في العراق - المصدر السابق - ص 2-5 .
- (35) د.مهدي الحافظ - المصدر السابق - ص 2.
- (36) جريدة الصباح - بغداد - الاربعاء - 2005/5/11 .
- (37) جريدة الصباح - بغداد - 6 تموز (يوليو) 2005 .
- (38) اشرف قاضي - ممثل الامين العام للامم المتحدة - لقاء نظمه مركز التنمية والحوار الدولي - بغداد - 22 نيسان (ابريل) 2005 .
- (39) اشرف قاضي - نفس اللقاء - 2005/4/22 بغداد .
- (40) لقاء نظمة مركز التنمية والحوار الدولي - بغداد - 22 نيسان (ابريل) 2005 .
- (41) العملية الدستورية في العراق - المصدر السابق - ص 13-14 .